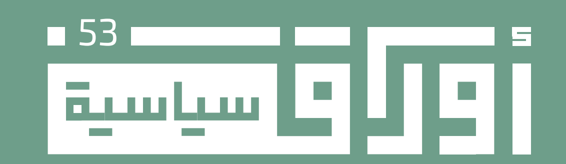




BDS

سهام الدريسي

حركة المقاطعة الفلسطينية (BDS)

دراسة تحليلية لنموذج الحراك المدني ضد الاحتلال الإسرائيلي



مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies

المحتويات

التمهيد 4

الإطار المنهجي والنظري لدراسة حركة المقاطعة (BDS) 8

أولاً: حركة المقاطعة الفلسطينية (BDS) لإسرائيل نموذج للنضال السلمي محلياً وعالمياً ... 11

السياقات العامة والتاريخية للصراع وسيرورة النضال الفلسطيني .. 11

السياقات العامة للنضال الفلسطيني ضد منظومة الاستعمار
والتمييز العنصري الإسرائيلي 12

دور المجتمع المدني الفلسطيني في مقاومة الاحتلال............... 15

حركة مقاطعة «إسرائيل» الفلسطينية (BDS) نموذج للنضال السلمي..... 18

ثانياً: المقاطعة الفلسطينية استراتيجية للنضال السلمي ورفع الشرعية عن الاحتلال الإسرائيلي .. 26

المقاطعة الفلسطينية استراتيجية رفض للاحتلال أمام الرأي العام العربي والعالمي ... 26

حركة مقاطعة «إسرائيل» (BDS): سياسة الانفتاح على القانون الدولي
ومنظومة حقوق الإنسان العالمية 33

نجاعة وفعالية حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل (BDS) 41

ثالثاً: قراءة تحليلية في مستقبل حركة المقاطعة الفلسطينية «لإسرائيل» (BDS) .. 60

مستقبل الحركة 60

الاستنتاجات.. 64

الخلاصة 69

المراجع 71

أولاً: اللغة العربية 71

أولاً: اللغة الإنجليزية..................................... 72

التمهيد

منذ بدايات القرن الحالي تكثفت وازدادت دعوات النشطاء والحركات الاجتماعية الفلسطينية لتنظيم حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات دعماً لاستراتيجيات المقاومة السلمية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وقد انطلقت الدعوة العالمية بالتحديد في 7 يوليو/تموز 2005، مستهدفة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وفرض العقوبات عليها داخل الأراضي الفلسطينية وحول العالم. يُعرف التحرك العابر للقومية بـ(حركة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات)، ويُختزل غالباً في التسمية الأجنبية (BDS). وقد تأسست حملة المقاطعة (BDS) ضد الاحتلال الإسرائيلي بصفتها نموذجاً للحراك المدني السلمي، بهدف الضغط على الحكومات والمنظمات الدولية لاحترام القانون الدولي وتفعيله لحماية الفلسطينيين من انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من مظاهر التمييز العنصري. وقد أخذت هذه الحملة طابع العابرة للوطنية، واكتسبت زخماً على مستوى الرأي العام المحلي والعالمي من خلال التغطية الإعلامية لمختلف أنشطتها وسرديات خطابها الحقوقي المناهض لما عَدَّه النشطاء تمييزاً عنصرياً مسلطاً على الشعب الفلسطيني.

من المهم القول إن حركة المقاطعة الفلسطينية (المختصرة بـ BDS) تمثل أحد التمظهرات الأساسية لحملات النضال السلمي ضد الاحتلال الإسرائيلي، التي تبلورت ملامحها تحديداً منذ 2001، لتزداد حدّتها في 2004. كذلك، تمثل امتداداً لحركات النضال العالمية ضد التمييز العنصري، مثلما حدث في نموذج دفاع المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في جنوب إفريقيا عن

حق ذوي (البشرة السوداء) في المساواة والعدالة، تحت ظل نظام التمييز (apartheid). وقد تمخضت عن هذه التحركات المجتمعية، في البدايات، محاولة لتوحيد مجهودات المنظمات والنشطاء تحت مظلة الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية للكيان الإسرائيلي[1].

تستوعب حركة المقاطعة ضمن حراكها المدني السلمي مقاربة مغايرة لمقاومة الاحتلال، فهي تراهن على تجميع مكونات المجتمع المدني في الداخل الفلسطيني وحول العالم للتنديد بمعاناة أجيال كاملة للفلسطينيين من جراء السياسات الاستعمارية الإسرائيلية والتهجير القسري، وغيرها من الجرائم والانتهاكات المنهجة لحقوق الإنسان. وقد أصبحت حركة اجتماعية ذات امتداد عالمي وحضور مؤثر، فصنفتها السلطات الإسرائيلية على أنها التهديد الاستراتيجي الأخطر/الأول. كذلك، أصبحت هذه الحركة طرفاً فاعلاً في مختلف مبادرات التفاوض أو النقاش والتعاطي الدولي مع قضية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وعلى الرغم من أهمية الديناميات التنظيمية لحركة لمقاطعة، والأسباب المحركة لهذا الشكل من المقاومة/النضال السلمي وغيرها من الأبعاد، فإن السؤال البحثي الرئيسي لهذه الدراسة يقتصر على ما يأتي: كيف تبلورت حملة المقاطعة (BDS) وتفعلت مطالبها ضمن مقاربة جديدة للحراك المدني السلمي؟

تهتم الدراسة بالبحث في ماهية حركة المقاطعة الفلسطينية «لإسرائيل» (BDS)، من خلال التعمق بتحليل مطالبها وأشكال تنظمها، وأساليب التعبئة التي انتهجتها وصولاً إلى فعاليتها وتداعياتها الحقيقية على اقتصاد «إسرائيل» وصورتها دولياً. وعليه، ففي أغلب أقسام هذه الدراسة سنبيّن المتغيّرات السياقية التي

1 Omar Barghouti, BDS: Boycott, Divestment, Sanctions: The Global Struggle for Palestinian Rights, Haymarket Books, 2011.

تشكل هويّة حركة المقاطعة (BDS) وخطابها، إذ إن هذه الحركة الفلسطينية العابرة للوطنية تتجذر داخل سياقات متنّوعة ولكنها متقاطعة، منها التاريخي والآني (الراهن) والحقوقي، بالإضافة إلى التوازنات الدولية والحراك المدني العالمي.

كذلك، تسعى هذه الدراسة البحثية إلى إظهار دينامية الحراك ضمن حملات المقاطعة الفلسطينية، حيث يتشابك المحلي مع العابر للوطنية، سواء على مستوى الفاعلين (المجتمع المدني)، أو الحملات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي، أو النضال لتفعيل القانون الدولي ومعاهدات حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من تشابك الأبعاد المعقدة والمتحركة للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني داخل حركة المقاطعة (BDS)، فإن هذه الدراسة حاولت استيعابها وإعادة بلورتها وتحليلها من منطلق الموضوعية الأكاديمية، مع الانحياز إلى حق الشعوب في الحرية وتحديد المصير.

تستمد حركة المقاطعة الفلسطينية أهميتها الحيوية في مسار الحراك المدني الفلسطيني أو العالمي (جنوب إفريقيا..) من كونها تقدم مقاربة جديدة ومغايرة لأشكال النضال من أجل المفهوم الأسمى ‹العدالة›، فقد استطاعت صناعة الفارق في التاريخ الطويل للنضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي من خلال تمتينها لعلاقة الترابط بين مطالب/مسار إنشاء الدولة الفلسطينية وتحركات المنظمات الدولية. ومما يجدر بالذكر أن علاقة المقاطعة قد أنتجت دينامية داخل سياسة النضال الفلسطينية، حيث اعتمدت على تفعيل مفهوم الناشطية المجتمعية. نعتقد أنّ القيمة المضافة لهذه الدراسة البحثية تتمثّل في تحليل نفوذ وفعالية الحراك النضالي «المسكوت عنه» أو «المخفي» عن كثير من المهتمين

بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. كذلك، من المهم التعاطي البحثي مع مفاهيم المقاطعة ومعاداة التطبيع من زاوية النضال المدني السلمي، بعد أن تعود المتلقي على اختزال القضية الفلسطينية في المفاوضات الرسمية أو أخبار الحصار واعتداءات المستوطنين.

من دون شك فحركة المقاطعة (BDS) تتمظهر داخل خطابها وتحركاتها الميدانية هويّة الصمود، وقد جعلتها هذه المعطيات مليئة بالحمولات الدلالية، ونطاقاً للتعبير عن المقاربات واستراتيجيات رفع الشرعية عن الكيان الإسرائيلي وافتكاك الحق الفلسطيني. كذلك، تستبطن هذه الحركة ديناميات الخطابات المحلية والعالمية للمجتمعات المدنية حول السلام وحل النزاعات من تشجيع الحركات الاجتماعية. وعليه، فحالة التشابك بين المحلي والعالمي ضمن حركة المقاطعة (BDS) تدفعنا إلى تبني مقاربة متعددة المنهجيات. لذلك تهتم هذه الدراسة بالتعرض لتاريخية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وأشكال مقاومة الاحتلال، ثم تناول موضوع وسيرورة استراتيجية مقاطعة الكيان الإسرائيلي، مع التركيز المعمق على حركة المقاطعة الفلسطينية (BDS) بصفتها نموذجاً للنضال السلمي للاحتلال وانتهاكاته للقانون الدولي.

الإطار المنهجي والنظري لدراسة حركة المقاطعة (BDS)

تهتم هذه الدراسة بحركة المقاطعة الفلسطينية من ناحية أهدافها وديناميات تفعيل مطالبها، إلى جانب التساؤل حول مستويات نجاحها.

على الرغم من سهولة إدراج هذه الحركة ضمن نظرية الحركات الاجتماعية فإن استقراء أنشطتها ومختلف تحركاتها سيكون من خلال نظرية الترابط المعقد(theory of complex interdependence)[2]، التي تدعم فكرة القوة الناعمة وإمكانية توظيفها لتوليد أشكال ضغط على باقي أطراف النزاع. فأشكال الترابط المعقد المختلفة رسختها فعلياً أو واقعياً المقاربة النيوليبرالية. فمنذ السبعينيات افترض عدد من الدارسين للعلوم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل روبرت كوهان (Robert Cohen) أو جوزيف ناي (Joseph Nye)، ضرورة الانتباه لباقي أشكال النفوذ وعدم الاقتصار على الفاعلين التقليديين (الجيش/مؤسسات الدولة..)[3]. لذلك ظهرت هذه المقاربة النظرية لتؤكد الأهمية الحيّوية للسوق والاتصالات والسياسات الاجتماعية أو البيئية، وكذلك المنظمات عبر الوطنية وغيرها من الفاعلين في تحديد العلاقات الدولية. أصبحت المكوّنات غير الدول، مثل الحركات الاجتماعية عبر الوطنية، ذات حضور هام ومؤثر دولياً، وهو ما يقلص احتكار هيمنة الدولة على مجموعة ديناميات صناعة الرأي العام أو القرارات، مثلما كان سابقاً في المقاربة الواقعية الكلاسيكية. تفقد الدولة، الفاعل العقلاني، طابعها المركزي لتصبح "ممثلاً مجزأً" يعمل في شبكة معقدة ويتفاعل

2 Waheeda Rana, 2015, Theory of Complex Interdependence: A Comparative Analysis of Realist and Neoliberal Thoughts, access in 31 January 2020. https://0i.is/Jx99

3 Ibid.

بالضرورة مع فاعلين آخرين تحت إكراهات التعاون/الانفتاح الدولي. تخلق فعلياً هذه السياقات المختلفة أشكال ترابط وتبعية على مستوى القرارات داخل دوائر المجتمع الدولي، وهو ما يجبر مختلف الفاعلين الدول على الانفتاح على مواقف الفاعلين غير الدول في مسائل الصراع أو التعاون ذات الصلة بالسياسات الدولية (بالأخص الاقتصادية والأمنية)[4].

تتشابك أو تتقاطع فكرة الترابط المعقد مع مفهوم القوة الناعمة؛ لأنها تعمل على تمرير المقاربات الأيديولوجية للمصالح بطرق خفية كاستراتيجيات بديلة لاستعمال القوة العسكرية.

يُعرِّف ماكس فيبر (Max Weber) القوة بأنها «احتمال أن يكون الفاعل داخل العلاقة الاجتماعية في وضع يؤهله لفرض إرادته، على الرغم من المقاومة، بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال". وبالنسبة لجون ميرشايمر(John Mearsheimer) تعتمد القوة على القدرات المادية الخاصة للدولة[5].

تشير القوة الناعمة- وفقاً لجوزيف ناي- دائماً إلى وجود علاقة تنتقل من الإكراه الكامل للفاعل السياسي إلى مرحلة علاقة أقل قابلية للهيمنة وأقل قمعاً. ترتكز بشكل أساسي على ثلاثة مقوّمات أساسية؛ هي الثقافة والقيم والسياسة (وتحديداً السياسة الخارجية) من خلال الإقناع ومهارات الاستقطاب. وثمة توظيف ذكي لآليات ما بعد الحداثة، مثل التكنولوجيا وضروريات العولمة، التي تزيد من مستوى ترابط الأنظمة.

في ذات سياقات تبلور مفهوم القوة الناعمة في السياسة الدولية

4 ماهر حسن شاويش، هل يمكن عزل «إسرائيل»؟، مدونات مركز الجزيرة للإعلام، 13 سبتمبر/أيلول 2017.
https://0i.is/eG9S

5 BALDWIN, David, "Power and International Relations", In Handbook of International Relations, Walter Carlsnaes & al (ed), Cambridge Press,2013 pp. 276 – 290.

نجد مفهوم الهيمنة المضادة، الذي طوّره المفكر الإيطالي غرامشي (Antonio Gramsci) بوصفه ترسيخاً لأشكال توافق بين مجموعات حراك تدخل في مفاوضات ونضالات من أجل الحريات والحقوق الاجتماعية ضد قوة أخرى مهيمنة.

لذلك، من المهم استقراء حركة المقاطعة الفلسطينية في إطار أشمل للأدوار التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية على الساحة الدولية[6]. كما يجدر بالذكر أنه وفقاً لمقاربة الترابط المعقد، التي أصبحت فعلياً تحكم جزءاً من علاقات المجتمع الدولي، أصبحت المنظمات غير الحكومية فاعلاً سياسياً لا يوازي الدولة ولكن يعد قوة ناشئة[7].

6 ابتداء من شهر مايو/أيار من عام 1968 عرف العالم حضوراً طاغياً لعدد كبير من الحركات والمنظمات غير الحكومية، حيث تجمع النشطاء من أجل السلام، والحركة النسائية، وحقوق الإنسان، حول قضية، واحتجوا لتوليد نوع ما من الضغط، تطورت هذه الظاهرة في المجتمع المدني العالمي بفضل ثلاث حقائق: وسائط جديدة محتملة، وإنشاء شبكات عبر وطنية (سواء أكانت من أفراد أو مجموعات أو منظمات)، والمؤسسات والمؤسسات العالمية الجديدة.

7 المصدر نفسه.

أولاً: حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل (BDS) نموذج للنضال السلمي محلياً وعالمياً

1. السياقات العامة والتاريخية للصراع وسيرورة النضال الفلسطيني

يعد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أحد أطول النزاعات وأكثرها تعقيداً في التاريخ المعاصر؛ بسبب تشابك سياسات الاحتلال وكذلك المقاومة بسرديات دينية وتاريخية حول الأرض والهوية. لكن من المهم القول إن البدايات الفعلية لمظالم الفلسطينيين، أو ما يعرف بالقضية الفلسطينية، قد بلورت سياقاتها بالتوازي مع الإعلان عن إقامة «دولة إسرائيل» على أرض فلسطين، التي كانت أصلاً تحت وطأة الاستعمار البريطاني، في سنة 1948. فمنذ ذلك التاريخ بدأت «إسرائيل» بتسخير كل منظومتها التشريعية ومؤسساتها المدنية والعسكرية-المخابراتية للتضييق على الفلسطينيين وتهجيرهم من أراضيهم، وهو ما يعني السعي الممنهج لتطبيق كل الاستراتيجيات الكولونيالية والمنافية لحقوق الإنسان والأعراف الدولية للتخلص من السكان الأصليين «الفلسطينيين»[8]. فقد سعت الحركات الماسونية لترسيخ وجود اليهود على الأراضي الفلسطينية منذ العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر، حيث أصبح لهم حضور وازن من الناحية العددية ومن ناحية النفوذ الاقتصادي-التجاري والسياسي بفضل سياسات الهجرة التي تعاظمت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وهذا ما فسره منير نسيبة في قوله: «اتخذت إسرائيل- عملاً بنهجها بعد حرب 1948- إجراءات تشريعية لمنع عودة المهجرين إلى ديارهم بعد انتهاء الحرب، فأصدر الحاكم العسكري بُعيد الحرب أوامر

8 منير نسيبة، سياسة التجزئة الإسرائيلية للمجتمع الفلسطيني وتفعيلها في تهجير الفلسطينيين قسرياً، كتاب (قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني: في الهوية والمقاومة والقانون الدولي)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، الجزء الأول، ص 300.

عسكرية يجرم من خلالها أي دخول إلى الأرض المحتلة من غير إذن»[9].

اعتمد الكيان الإسرائيلي، منذ بدايات نشأته كفكرة، على إحداث هيمنة ديمغرافية لمصلحة اليهود، وذلك ما نتج عنه إعادة بلورة علاقات القوة وموازين النفوذ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الأراضي الفلسطينية. تمثل هذا المخطط الكولونيالي في محاصرة السكان الأصليين، مالكي الأرض/ الشعب الفلسطيني، كغرباء وأقلية إثنية تهدد سلام الدولة الجديدة واستقرارها.

2. السياقات العامة للنضال الفلسطيني ضد منظومة الاستعمار والتمييز العنصري الإسرائيلي

دينامية الجدال الذي تزامن مع تزايد تحركات حملات المقاطعة الفلسطينية عالمياً تعكس في الواقع شدّة التعقيد وتداخل المسائل التي تلف القضية الفلسطينية، بمعنى أن النضال من أجل افتكاك الحق الفلسطيني موضوع مليء بالسرديات المتضادة والاصطفاف الأيديولوجي والهويّاتي. لذلك فمنذ بدايات القرن العشرين أصبح منتجو المعرفة وصانعو الرأي العام العالمي بدوافع سياسية واستعمارية يصنّفون الفلسطينيين على أنهم أقلية إثنية داخل الكيان الإسرائيلي. وهذا التوجه الغربي على مستوى القراءات التاريخية وكذلك سرديات التشريع للوجود الطبيعي والبديهي للكيان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية يتجاهل بشكل متعمّد عدة حقائق؛ أبرزها أن الشعب الفلسطيني قد أصبح «أقلية» مفتعلة داخل وطنه بسبب الاحتلال لا بسبب التنوّع الإثني أو الديني؛ فالقضية الفلسطينية أُعيد إنتاج سردياتها مراراً داخل الدوائر الفكرية والإعلامية والسياسية، العربية أو الغربية،

9 المصدر نفسه، ص 312.

على ضوء قضايا أخرى مثل التطبيع والتهديد الإسرائيلي للأمن القومي أو اللجوء.. إلخ، لذلك تعددت مقاربات القضية الفلسطينية وتعريفاتها[10].

وقد أحيت حملة المقاطعة الفلسطينية (BDS) تساؤلات حقيقية وجادة حول كيفية إحلال السلام في ظل استمرار الصراع منذ تأسيس الكيان الإسرائيلي وإخفاق اتفاقيات "أوسلو"، ومن ثم استطاعت نسبياً تغيير العقليات أو السرديات المتجذرة تجاه الحق الفلسطيني من خلال تجاوز النطاقات التقليدية للحل السياسي الرسمي إلى تسليط الضوء على معاناة المواطن/الإنسان الفلسطيني ذاته (خلق حالة وعي عالمية)[11].

قبل التعمّق في دراسة حركة المقاطعة الفلسطينية بوصفها حركة مقاومة ونضال سلمي، من المهم التعرض للأصول التاريخية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

فتاريخياً أسهم تصاعد الحركات القومية في أوروبا في تعزيز مفهوم الهوية اليهودية والسعي المنهج لتأسيس ثقافة الأغلبية العرقية على الأراضي الفلسطينية، بوصفها الأرض المقدسة حسب المرجعيات الدينية/ اللاهوتية. كذلك فإن تنامي مظاهر معاداة السامية وأجندات التخلص من اليهود في هذه الدول الأوروبية، وترسخ الاستعمار الأوروبي بمنطقة الشرق الأوسط، جعل اضطهاد الشعب الفلسطيني السيناريو/الخيار الضروري- وقد ورد رسمياً في إعلان بلفور- لإقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين (حسب نص الإعلان)[12].

10 S. Ananth, 'The Politics of the Palestinian BDS Movement', Socialism and Democracy, vol. 27, no.3, 2013, pp. 129-143.

11 آدم غالاغر، تأثير وسائل الإعلام على حملة مقاطعة إسرائيل، مركز كارنيغي للسلام الدولي، 18 مارس/آذار 2014، تاريخ الاطلاع: 12 سبتمبر/أيلول 2020. https://0i.is/1bYp

12 Ilan Pappe, The Ethnic cleansing of Palestine. Oxford publication,2008, pp 86-126.

في ذات السياق، حصل المهاجرون اليهود على دعم من منظمات عديدة، مثل المؤتمر الصهيوني والصندوق القومي اليهودي الذي كفل أنشطتهم الاقتصادية واستقرارهم داخل النظام السياسي للكيان الإسرائيلي، تشجيعاً لسرديات لاهوتية حول (الأرض المقدسة) و(الأرض الموعودة).

وقد استطاع الكيان الإسرائيلي فرض الهيمنة العسكرية والإدارية، إلى جانب السيطرة الأمنية-المخابراتية، على أغلب الأراضي الفلسطينية بعد حرب 1948، وتزايد نفوذه بعد احتلال الضفة الغربية وغزة في سنة 1967. توسع النفوذ الجغرافي والأمني-السياسي تدريجياً من خلال إقامة المستوطنات الإسرائيلية، والسيطرة على الموارد الطبيعية والاقتصادية للمناطق المحتلة. وبذلك بَسطَت السياسات المتَّبعة حالة من الهيمنة اليهودية على الأراضي الفلسطينية، بإرغام الفلسطينيين على العيش كأقلية إثنية تابعة وخاضعة لنظامهم الاستعماري وممارساتهم التعسفية، وهو ما ساهم في مأسسة التمييز وتقنين انتهاكات حقوق الإنسان وتكبيل الحياة اليومية للفلسطينيين.

يرى عدد من الدارسين للسياق الفلسطيني أن سياسات الدولة الدخيلة/الكيان الإسرائيلي تجاه السكان الأصليين تندرج ضمن ما يعرف بـ(الاستعمار الداخلي)، حيث منحت جزءاً منهم الجنسية الإسرائيلية دون حقوق متساوية مع اليهود[13].

شملت سياسات التطهير العرقي التي ارتكبها الكيان الإسرائيلي في حق الفلسطينيين في عام 1948 عمليات القتل الجماعي والمذابح والتشويه والترحيل القسري لهم، بالإضافة إلى الاستعمال الممنهج لمختلف أساليب الترهيب والعنف ضد المدنيين (انتهاك الحرمة

13 Ibid.

الجسدية/ جرائم حرب/ الإعدام/ مصادرة المنازل والأراضي..).

وقد ازدادت المصادمات بين «إسرائيل» والفلسطينيين في أعقاب اتفاق أوسلو للسلام، حيث عرفت تلك المرحلة ازدياداً في العمليات الفدائية المناهضة للعمليات الإجرامية التي قادها الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين، وتطوّرت المواجهات لتدخل في دوامة من العنف غير المتكافئ بعد الزيارة الاستفزازية لأرييل شارون لساحة المسجد الأقصى، وهو ما تسبب في اندلاع الانتفاضة الثانية (1997) حيث استخدم الكيان الإسرائيلي الطائرات والدبابات القتالية.

يرى المؤيدون للاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي أن دعاوى حق عودة اللاجئين الفلسطينيين من دول الشتات مؤشر خطير وتهديد واضح للاستقرار من ناحية آثاره السلبية الواسعة على التركيبة الديمغرافية والمنظومة الاجتماعية السياسية للكيان الإسرائيلي المرسومة غصباً منذ 1948. بالنسبة إليهم فحركة المقاطعة (BDS) تتجاوز مطالبها المساواة وحق العودة أو هدم الجدار الفاصل إلى المطالبة بإنهاء الكيان الإسرائيلي وضرب مقومات وجوده. فهيمنة الهوية اليهودية تضمن استمرارية الدولة، وتؤسس لحالة من التنظم والانضباط داخل المجتمع الإسرائيلي ضد تزايد أعداد الفلسطينيين أو الثنائية القومية، وبناء عليه فحالة الخلل الحاصلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين من ناحية النفوذ ونسبة السكان تعد الضمان الأمثل للاستمرارية ووحدة الهوية اليهودية، حسب المقاربة الصهيونية[14].

3. دور المجتمع المدني الفلسطيني في مقاومة الاحتلال

تعرف مكونات المجتمع المدني الفلسطيني تنوعاً على مستوى

14 S. Ananth, 2013. Ibid.

النشاطات وترسخاً للوعي الوطني-السياسي في اهتمامها بالشأن الفلسطيني. وتميَّزت- وتحديداً منذ أواخر التسعينيات- بتركيزها على تدعيم خصوصية الهوية الوطنية والإشكاليات التي تواجهها من جراء السياسات الاستعمارية على الصعيد الدولي. وقد مثل اتفاق أوسلو للسلام نقطة تحول في السياسة القومية للفلسطينيين، لأنه رسخ خيار الدولتين والاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية وما ينجر عنه من ضروريات التعايش السلمي والمساواة بين الطرفين[15]. فقد أسست مسارات عملية السلام لإعادة بناء الوعي السياسي الوطني لدى الفلسطينيين من جهة، ومنحتهم آليات المقاربة الحقوقية التي اعتمدها اتفاق أوسلو والأطراف الداعمة له، من جهة أخرى. فهذا التوجه العام لحالة التغير على مستوى المطالب الوطنية، والرضا البراغماتي بخيار الدولتين، والاعتراف المتبادل بين الطرفين سمح لمكونات المجتمع المدني الفلسطيني بتجديد أو إعادة بلورة نشاطاتها ومطالبها بما يتناسب مع سرديات الخطاب المجتمعي والحقوقي العالمي[16]. حالة الزخم التي حظي بها اتفاق أوسلو للسلام ساهمت في تسهيل تواصل منظمات المجتمع المدني مع منظمات دولية أخرى؛ حكومات وهيئات، وبالأخص مع وسائل الإعلام الأجنبية[17]. ومن ثم عرفت القضية الفلسطينية منعرجاً هاماً وبعداً حيوياً مغايراً للتحركات السابقة للمقاومة، برغم تشديد الفاعلين الغربيين على مصطلح "الأقلية القومية الفلسطينية"، من جراء مساعي المجتمع المدني الفلسطيني وقدرته على إيصال معاناة الفلسطينيين التي تسبب فيها الاحتلال وسياسات التمييز على جداول أعمال الهيئات

15 RUSSELL TRIBUNAL On PALESTINE, 2012 : p. 2. https://0i.is/ijsZ

16 نبيل الرملاوي، إخفاق العملية السياسية وضرورة العودة إلى المجتمع الدولي، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة ومؤسسة فريدريكش إيبارت، 2012، ص 56 -64. https://0i.is/1PCb

17 آدم غالاغر، مرجع سابق.

والحكومات الأجنبية[18].

على الرغم من أن اتفاق أوسلو لم يستوف كامل حقوق الشعب الفلسطيني ومطالبه، و لم يستطع التعامل بشكل حاسم مع المظالم الداخلية، إذ تزايدت سياسات مصادرة الأراضي وتجددت بقية السياسات التمييزية منذ وصول حكومة رئيس الوزراء (نتنياهو) إلى الحكم بعد هزيمة حزب العمال في انتخابات 1996، وعلى الرغم من مساعي تحقيق نوع من المساواة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فإن تواتر أو تراكم حالات الاضطهاد أدى إلى انهيار اتفاق السلام واندلاع الانتفاضة الأولى بداية من أكتوبر/تشرين الأول 2000.

لا شك أن هذه الاستمرارية في ممارسات الاحتلال الإسرائيلي للاضطهاد قد ساهمت في تنامي أشكال (توطين النضال الوطني الفلسطيني) ضد أجندات التهويد وسياسات التمييز والإقصاء[19]. في هذه المرحلة بالذات عرف الحراك المجتمعي المدني ضد ما يعرف بالسياسات الصهيونية تغيراً من مطالب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي إلى التشديد على ضرورة ترسيخ مجتمع المواطنين على أسس المساواة الكاملة بين العرب واليهود داخل الكيان الإسرائيلي[20].

وقد سعت عدة منظمات فلسطينية للتأثير في الرأي العام الدولي والمجتمع الدولي عموماً (دول/ منظمات/ ممولون..) لتسليط الضوء على المستويات العالية من المعاناة والتهميش والتمييز

18 محمود جرابعة، حركة مقاطعة إسرائيل: الإنجازات، والمعوقات، والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات، ٧ يونيو/ حزيران 2015، تاريخ الاطلاع: 11 /2020/11. https://0i.is/lT4Y

19 Rekhess, Eli. 2002. The Arabs of Israel after Oslo: Localization of the National Struggle. Israel Studies 7 (3): 1–44. accessed 03/02/2020. ttps://0i.is/03Mk

20 Rami Zeedan, 2019, Arab-Palestinian Society in the Israeli Political System, integration versus Segregation in the Twenty-First Century, Lexington Books.

التي يعيشها الفلسطينيون فعلياً ويومياً داخل الكيان الإسرائيلي وقطاع غزة والضفة الغربية. وتتحرك تلك المنظمات داخل النطاقات التي تسمح بها المعاهدات الدولية (معاهدات الأمم المتحدة/ معاهدة جنيف وغيرها من اتفاقيات حقوق الإنسان)، لذلك تدين علنياً وقضائياً السياسات الإسرائيلية في الاستيطان، وقوانين الاحتلال الخاصة بالتجنس وملكية الأراضي، فعلى سبيل المثال لطالما استطاعت منظمة (عدالة)، بإسناد من عدد كبير من مكونات المجتمع المدني الفلسطيني، تحريك ملفات الاحتلال وممارسات الاضطهاد المسلطة بشكل ممنهج على الفلسطينيين أمام هيئات الأمم المتحدة وحكومات الاتحاد الأوروبي[21]. أصبحت هذه المنظمات الفلسطينية تتعامل مع قضايا الاحتلال من منطلقات الخطاب الحقوقي الغربي، بمعنى أنها تبنت مبادرات مجتمعية تدين حالة التمييز العنصري (مواطنون من درجة ثانية).

من المهم القول إن هذه المنظمات استطاعت تمثيل اهتمامات الفلسطينيين وقضاياهم في الأراضي المحتلة وفي الشتات، وهو ما أضفى البعد الدولي على نشاطاتها.

4. حركة مقاطعة «إسرائيل» الفلسطينية (BDS) نموذج للنضال السلمي

تهدف الحملة التي أطلقها عدد من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على «إسرائيل»، المعروفة بـ (BDS)، إلى دمج الكفاح الفلسطيني ضمن حركة العدالة العالمية. هذا التوجه جعلها تستند إلى المنظومة العالمية لحقوق الإنسان، وهو ما يمثل استراتيجية ضرورية وذات نجاعة فعلية، حيث تمكنت هذه المنظمات المحلية من حشد الدعم

21 Ibid.

والمساندة من الجهات الفاعلة في قطاعي الأعمال والمجتمع المدني دولياً[22]. فقد عمد نشطاء منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وكذلك المنضوون تحت ما يعرف بأهل الضمير (people of conscience)[23]، منذ سنة 2005، على مستوى محلي وإقليمي وعالمي، عمدوا إلى الدعوة إلى فرض الحظر والعقوبات على المنتوجات الإسرائيلية، ومن ثم تعد هذه المقاطعة إحدى مبادرات الضغط على «إسرائيل» وحلفائها للاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وتنديداً بكل الممارسات الاستعمارية والتمييز العنصري التي تمارس ضدهم.

تتميز حملة المقاطعة الفلسطينية بعزمها على التغيير أو خلق حالة التحوّل الديناميكي على مستوى المقاربة، حيث ركز النشطاء على نقل القضية الفلسطينية والدفاع عنها من المقاربة الكلاسيكية للفاعلين الدول إلى مقاربة جديدة للجهات الفاعلة غير الحكومية والعابرة للحدود الوطنية.

أ. حركة المقاطعة الفلسطينية امتداد تاريخي وحقوقي لحركات مدنية عالمية:

لطالما ظهرت في التاريخ الحديث حملات المقاطعة بصفتها إحدى استراتيجيات التعبير عن الاحتجاج الشعبي والجماعي، ويرى المؤرخون أن أهم حالات المقاطعة الناجحة عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1765، التي تعرف بمقاطعة قانون الأختام (الطوابع)؛ فخلال الثورة الأمريكية فرضت السلطات البريطانية

22 نبيل الرملاوي، مرجع سابق.

23 من بين (أهل الضمير) المنخرطين في حركة المقاطعة للمنتوجات الإسرائيلية كان هناك العديد من الجماعات والمنظمات والأفراد المسيحيين؛ شاركوا بقوة وجدية في أنشطة الحركة والأنشطة المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، وغالباً ما يشيرون إلى المعايير العالمية للعدالة، ووجهت نقداً شديداً للكيان الإسرائيلي وسياساته في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وداخل الكيان، عن طريق الطوائف البروتستانتية الليبرالية والكنائس والمنظمات الكاثوليكية.

الاستعمارية ضريبة على الأوراق المختومة، وهو ما دفع الغاضبين إلى مقاطعة المنتجات البريطانية في عدد من الولايات (بوسطن ونيويورك وفيلادلفيا).

كذلك أطلقت الجالية اليهودية الأمريكية حملات مقاطعة واسعة للمنتجات الألمانية بين عامي 1930 و1940 احتجاجاً على السياسات النازية القمعية ضد اليهود بألمانيا. ولا شك أن أبرز حالات المقاطعة التي عرفها التاريخ، بالأخص" نضالات ذوي البشرة السوداء ضد ممارسات التمييز العنصري، تتمثل في مقاطعة حافلات مونتغمري في ألاباما في أثناء حركة الحقوق المدنية الأمريكية في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي. كذلك عرفت حراكات المقاطعة في جنوب إفريقيا، التي دامت أكثر من 40 سنة، أشكالاً تنظيمية ناجعة واستراتيجيات استقطاب ناجحة للمساندين لها داخلياً وخارجياً في معركة السود لافتكاك حقوقهم في ظل نظام التمييز العنصري[24]، وأصبحت هذه الأخيرة نموذجاً للحراك الاحتجاجي العالمي، مثلما حصل مع حركة المقاطعة الفلسطينية.

في هذه السيرورة التاريخية لحملات المقاطعة ظهرت، في يوليو/تموز 2005، مبادرة جديدة مجمّعة للجمعيات المدنية الفلسطينية تستهدف بالأساس كل مكونات المجتمع الدولي وتلزمه بتحمل مسؤولياته. تدفع هذه الحملة لإلزام المجتمع الدولي بضرورة التحرك ضد الانتهاكات والمظالم؛ من خلال الضغط على الكيان الإسرائيلي عن طريق المقاطعة وسحب الاستثمارات، مثلما حصل في نضالاتِ مناهضةِ التمييز العنصري بجنوب إفريقيا.

وقد حظيت هذه الحملة بدعم وإسناد كبيرين من مكونات المجتمع المدني الأوروبي والأمريكي المتعاطف مع القضية الفلسطينية،

24 Francesca Forno, Boycotts, the Wiley Blackwell Encyclopedia of Social and Political Movements, By David A Snow & al, Blackwell Publishing Ltd, 2013, pp 1-2.

إلى جانب تعبئة عدد كبير من النشطاء والفاعلين في المجتمع المدني في الدول العربية، ومن ثَم أصبحت حملات المقاطعة من أكثر الاستراتيجيات المتبعة لرفع الشرعية عن الممارسات الاستعمارية للكيان الإسرائيلي، والضغط على المجتمع الدولي للتحرك ضده لعزله أو لتغيير سياساته ضد الفلسطينيين. وقد سعت الحملة إلى نزع الشرعية عن الصورة التي تروجها «إسرائيل» دولياً لنفسها بوصفها دولة ديمقراطية تسعى للدفاع عن أمنها وسلمها الاجتماعي من خطر أقلية (فلسطينية) كارهة للهوية اليهودية ورافضة للتعايش السلمي.

من المهم الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية والحركات عبر الوطنية/العابرة للقوميات تتميز بأهدافها غير الربحية، فهي تسعى إلى حل المشاكل التي تعانيها المجتمعات المحلية أو الفئات المهمشة من خلال إضفاء طابع دولي متجاوز للحدود الجغرافية. وهي في الغالب تناضل الدولةَ التي تُمأسس الظلم وترسخ مقومات عدم المساواة الاجتماعية وممارسات التمييز العنصري في قوانينها ومجالها العام. ولا شك أن التحركات الاحتجاجية التي تقودها هذه المنظمات غير الحكومية، المدافعة عن توجهات أيديولوجية أو دينية أو ثقافية وكذلك حقوقية، تسهم في تعبئة الفئات المهمشة والمتعاطفين معهم ضد كلّ مظاهر عدم المساواة والتمييز. وتعد الحركات الاجتماعية عبر الوطنية، مثل حركة المقاطعة الفلسطينية، ذات تنظيم هيكلي وعضويات متعددة الجنسيات. عملت هذه الحركات المدنيّة حول العالم على تطوير آليات حراكها ضد مظاهر التمييز من خلال الاستناد إلى المقاربة الحقوقيّة الكونيّة (المرسَّخة في المواثيق الدوليّة). يجدر بالذكر أنّ الحركات المدنيّة تعمل في الغالب على تكييف مطالبها المحليّة (ذات الخصوصية الفئويّة أو الوطنيّة) مع مبادئ حقوق الإنسان الواردة في

اتفاقيات ومواثيق القانون الدولي، ومن ثم فأحد مرتكزات الحراك المدني الوطني أو العابر للوطنية/القومية يتمثّل في الالتفاف الجماعي حول قضيّة حقوقية بذاتها. وقد قدم عدد من الدارسين، من أبرزهم ديتر روشت (Dieter Rucht)، تعريفاً واضحاً لهذا النمط من التنظم: "نظام عمل مؤلف من شبكات معبأة من الأفراد والجماعات والمنظمات التي تحاول على أساس الهوية الجماعية المشتركة الوصول أو منع التغيير الاجتماعي، وذلك أساساً من خلال الاحتجاجات الجماعية"[25].

ب. مميزات حركة المقاطعة الفلسطينية كنموذج للحركات العابرة للوطنية:

تستمد أغلب الحركات الاجتماعية العابرة للوطنية شرعية تحركاتها وقدرتها على التعبئة من خلال تأطير نشاطاتها ومطالبها الاحتجاجية في مقاربة تحولية (تغيير) انخراطاً في نطاقات المجتمع المدني العالمي، والاستناد إلى القانون الدولي المدافع عن حقوق الإنسان، وكذلك الشأن بالنسبة لحركة المقاطعة الفلسطينية (BDS)، التي تميزت بمشاركة نشطاء ومنظمات غير حكومية متعددة الجنسيات في مختلف المستويات (طلبة/ حركات شعبية/ حركات مناهضة التمييز العنصري...)، والمجالات (الأكاديميا/ الاقتصاد/ الثقافة...)[26]. كذلك عرفت حركة المقاطعة الفلسطينية دعماً كبيراً على المستوى العالمي، وهو ما خلق لها أرضية عبر وطنية، لشدة التصاقها بالمبادئ العامة واستراتيجيات الحركات المناهضة للتمييز العنصري، فأصبحت امتداداً للحركات الاجتماعية التضامنية التي عرفتها السياقات المقارنة (جنوب إفريقيا) في مسارات سياسية

---

25 Dieter Rucht, The transnationalization of Social Movements: Trends, Causes, Problems. Social Movements in a Globalizing World, Donatella Porta & al, 1999, PP 206-222.

26 Omar Bargoutti, Ibid.

انتقالية، مطالبة بشكل جماعي بالتغيير الجذري (نقابات/ كنائس/ منظمات...).

سمحت مقاربة الحركات الاجتماعية لحركة المقاطعة بالاستفادة من إرث ثقافي وسياسي عالمي لمناهضة الاستعمار وأشكال اللامساواة والتمييز المرافقة له، وعلى الرغم من قدرتها على الترويج لمطالبها دولياً والانخراط في المجتمع المدني العالمي، فقد حافظت على خصوصيتها على مستوى الإدارة التنظيمية للحملات المقاطعة وشعاراتها[27]، إذ استفادت حركة المقاطعة من تاريخية النضال الفلسطيني بمختلف أشكاله داخل المستوطنات الإسرائيلية، وقد لاقت الدعم من الحركات المتحالفة والمتضامنة مع مطالب الشعوب/الأقليات المهمشة من السكان الأصليين بالعالم[28]. لذلك، فالاستراتيجية الأشد بروزاً في هذه الحركة تتمثل في بناء أشكال ترابط معقدة وعلاقات تشابك مع أشكال النزاع حول الهوية وحق التعايش السلمي الموجودة تاريخياً.

اعتمدت حركة المقاطعة الفلسطينية على مجموعة من الاستراتيجيات البلاغية، حيث استندت في كثير من حملاتها إلى إعادة بلورة الصبغة السلمية/اللاعنف للنضالات الفلسطينية، خاصة خلال المنتديات والخطاب الموجه للجمهور الغربي. كذلك فقد وظفت سرديات حركات المقاومة الأخرى، بالأخص نضالات التمييز العنصري بجنوب إفريقيا وحركة التحرير بالهند، بالإضافة إلى محاولة تعبئة الرأي العام العالمي، واستقطاب المتعاطفين مع القضية بأساليب تضع المجتمع المدني أمام مسؤولياته، وتطالبه بالانخراط الفعلي في التصدي لانتهاكات حقوق الفلسطينيين من

27 Tarrow, Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics, 3rd edition, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2011.

28 محمود جرابعة، مرجع سابق.

خلال المقاطعة وسحب الاستثمارات، في ظل عجز الدول والمنظمات الدولية على إجبار الكيان الإسرائيلي على احترام تعهداته أمام القانون الدولي[29].

من المهم الإشارة إلى أن حركة المقاطعة (BDS) قد تميزت بالاستراتيجيات الخطابية التي اعتمدها أبرز نشطائها، مثل عمر البرغوثي وراجي الصوراني وكذلك رمزي بارود، لإقناع الرأي العام المحلي والعربي والعالمي بضرورة الانخراط في هذه المبادرة ومساندتها[30].

وهذه الاستراتيجيات المعتمدة تؤكد الوعي السياسي لنشطاء الحركة بضرورة خلق أشكال التشابك بين نموذج الترابط المعقد في السياسة الدولية مع ترسيخ مقومات القوة الناعمة في الترويج لمطالبها ونضالها ضد السلطة المهيمنة. فقد اعتمد النشطاء لإنجاح أهداف الحركة لتعبئة الرأي العام ضد الممارسات الاستعمارية والتمييزية للكيان الإسرائيلي، خاصة في وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم، بداية من إعادة تكثيف سرديات النكبة الفلسطينية، مروراً بالترحيل الجبري للفلسطينيين إلى دول الشتات، وكذلك التمييز العنصري ومظاهر عدم المساواة/اللامساواة بين المواطنين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين. بالإضافة إلى ذلك، فقد بلورت الحركة مقوّمات القوة الناعمة من خلال العمل على الارتباط المباشر مع القانون الدولي ومنظومة حقوق الإنسان الكونية كمرجعية أساسية ومستقطبة لتعاطف الرأي العام العالمي وانتباهه. هذه الاستراتيجيات الملتصقة بالتوجه العام للحركات

29 آدم غالاغر، مرجع سابق.

30 Jennifer Hitchcock, Social Media Rhetoric of the Transnational Palestinian-led Boycott, Divestement, and Sanctions Movement, Social Media+ Society, SAGE Press, 2016, access 12 /09/2020. https://0i.is/EzKg

الاجتماعيــــة الغربيــــة ذات الإشـــعاع العالمـــي أضفـــت علـــى حركـــة المقاطعـــة الفلســـطينية مصداقيـــة وشـــرعية لـــدى الفاعلـــين الحكوميـــين وغـــير الحكوميـــين في المجتمـــع الـــدولي[31]. وقـــد أتاحـــت أشـــكال التهيـــكل المرنـــة لهـــذه الحركـــة إمكانيـــة وســـهولة تأســـيس الحمـــلات المقاطعـــة الأكاديميـــة والاقتصاديـــة والثقافيـــة في جميـــع دول العـــالم تقريبـــاً، في ظـــل تمتعهـــا باســـتقلالية خالقـــة للفعاليـــة.

31 نبيل الرملاوي، مرجع سابق.

ثانياً: المقاطعة الفلسطينية استراتيجية للنضال السلمي ورفع الشرعية عن الاحتلال الإسرائيلي

1. المقاطعة الفلسطينية استراتيجية رفض للاحتلال أمام الرأي العام العربي والعالمي

تندرج حملات المقاطعة في جميع محطات السيرورة التاريخية للمقاومة الفلسطينية محلياً وعالمياً، ولكنها تصنف ضمن تحركات السياسة غير الرسمية، حيث إن القضايا الأساسية التي تؤثر في السياسة «الرسمية» و«غير الرسمية» تكون بالأساس الهوية والدولة المدنية والعلاقات المدنية- المدنية (بين منظمات المجتمع المدني).

لطالما أقرت نظريات العلوم السياسية الكلاسيكية أن هذه التصنيفات المضادة مثل السياسة (الرسمية) تعني التوجهات العامة والمخططات المعتمدة من طرف مؤسسات الدولة، ولكن حملة المقاطعة الفلسطينية بقدر ما تندرج عملياً ضمن المقاربة العامة لعلاقات المجتمع بالدولة، ويدور خطابها النضالي حول الدولة، فإنها تؤسس للنشاط السياسي للمواطن ولمكوّنات المجتمع المدني. من ثَم فإن ديناميات التفاوض حول السلام لا تحتكرها مؤسسات الدولة الفلسطينية، ولكنها تتشاركها بأشكال غير مباشرة وعفوية مع فاعلين غير رسميين في المشهد السياسي.[32] وهذه الحركة تتناسب مع التأويلات أو المقاربات الفكرية للمدرسة الأنثروبولوجية السياسية التي حكمت الحراكات المدنيّة المقارنة مثلما حصل سابقاً في جنوب إفريقيا.[33]

---

32 وسام محمد، الفلسطينيون في الداخل والخارج في موقف موحد ضد مخطط الضم، صحيفة القدس، 3 تموز/يوليو 2020. https://alquds-city.com/news/34495

33 Ana Sanchez & Patricia Sellick, Human rights as a tool for conflict transformation : the cases of the Boycott, Divestement, and Sanctions (BDS) movement and Local unarmed popular resistance, In book "Conflict Transformation and the Palestinians: the Dynamics of Peace and Justice under Occupation, Alpaslan Ozerdem & al (ed). Routledge Taylor & Francis Group, 2017, pp 82-97.

أ. تاريخية ظهور استراتيجية المقاطعة في سيرورة النضال الفلسطيني-العربي ضد إسرائيل:

تعد المقاطعة إحدى أكثر الاستراتيجيات المقاومة استخداماً وذات نجاعة من وجهة نظر نشطاء الحركات الاجتماعية؛ فهي تسهم في جعل عملية الاحتجاج ملموسة ومرئية. ويعرفها الدارسون، مثل عالمة الاجتماع فرانشيسكا فورنو (Francesca Forno)، بأنها «آلية الوصول إلى الهدف، فالمقاطعة تهدف إلى حث الناس على الامتناع عن شراء أو استخدام منتج أو خدمات معينة. ومن ثم تركز المقاطعة على سلوكيات المستهلك»[34]. ولكن لا تقتصر المقاطعة على المنتجات الاستهلاكية (المقاطعة الاقتصادية)، بل إنها تتجاوزها إلى أصناف أخرى مثل المقاطعة الأكاديمية، خاصة في سياقات النضال ضد التمييز العنصري، مثلما حصل في جنوب إفريقيا وفلسطين حالياً[35]. وعلى سبيل المثال استطاع الرأي العام العربي الإبقاء على المقاطعة الثقافية والرياضية واستمراريتها تضامناً مع القضية الفلسطينية ورفضاً للكيان الإسرائيلي، وأغلب هذه الأصناف المقاطعة ذاتِ الطابع النخبوي، الأكاديمية والثقافية، تهدف بالأساس إلى خلق نوع من القيم الأخلاقية الساعية لعقاب الطرف الإسرائيلي أو الضغط لتغيير سلوكياته الاستعمارية وسياساته التمييزية.

عرف العالم العربي حملات مقاطعة اقتصادية وتجارية للكيان الإسرائيلي، في عام 1948 وكذلك بعد النكبة، ثم في رد فعل على اتفاق أوسلو للسلام في سنة 1993 [36]. فقد بدأت أول حملات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية/الصهيونية منذ بداية الثلاثينيات من

34 Ibid, pp1-2.

35 Ana Sanchez & Patricia Sellick, Ibid

36 Michiel Bot, the right to Boycott: BDS, Law, and politics in a global context, Transnational Legal Theory, 10:3-4,2019 pp 421-445, access 14/02/2020. https://0i.is/Coyb

عدد من القيادات الفلسطينية آنذاك، ثم انتشرت بدعم ومساندة من الجامعة العربية في عام 1945. لذلك تنوعت نطاقات المقاطعة المناهضة للكيان الإسرائيلي، حيث عرفت شكل المقاطعة والحظر لكل المعاملات المباشرة بين الدول العربية (حكومة وشعباً) والكيان الإسرائيلي. كذلك حظرت عدة دول عربية استعمال المنتجات أو الاستفادة من خدمات الشركات الإسرائيلية على كل مستثمر أجنبي على أراضيها، بجانب نشر قوائم سوداء بخصوص الشركات العالمية ذات الأسهم الإسرائيلية أو المتعاونة معها. وتمثل المقاطعة، المعروفة بأزمة النفط لسنة 1973، من أهم وأنجح الحملات؛ لشدة تأثيرها في اقتصاد الكيان الإسرائيلي وعدد من الدول الغربية المتحالفة معه (مثل الولايات المتحدة الأمريكية)[37].

في العشرينيات من القرن الماضي استخدم الفلسطينيون المقاطعة وسيلة لمحاربة سلطات الانتداب البريطاني والمؤسسات الصهيونية الناشئة، وكذلك بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في عام 1948؛ فقد فرضت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، عقوبات على الكيان الإسرائيلي حينها. أما بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية (PLO) عام 1964 فقد تحول تركيز المقاومة الفلسطينية ومؤيديها الإقليميين إلى تبني خيار الكفاح المسلح ضد الكيان الإسرائيلي، غير أن نقطة التحول الفعلية تبلورت ما بعد الانتفاضة الأولى في عام 1987، حيث ارتأى جزء من الشعب الفلسطيني استخدام مجموعة واسعة من أدوات المقاومة غير العنيفة، ومن ضمنها مقاطعة البضائع والخدمات الإسرائيلية. لكن في تسعينيات القرن الماضي أثرت معاهدة أوسلو للسلام، ثم تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في وقت لاحق، بشكل شبه سلبي في دينامية حركة

37 محمود جرابعة، مرجع سابق.

التضامن الدولية[38]. كذلك تأثرت مسارات النضال الفلسطيني ضد الاستيطان الإسرائيلي بالانقسام الحاصل بين عدد من القيادات والمجموعات حول استراتيجيات الصمود وأهداف المقاومة[39]، وقد ازداد الانقسام حول تأييد أو رفض مقترح السلطة الوطنية الفلسطينية بخصوص تأسيس دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

خلال الانتفاضة الثانية في عام 2002، دعا المثقفون والأكاديميون الفلسطينيون إلى مقاطعة اقتصادية وثقافية وأكاديمية شاملة للكيان الإسرائيلي، وقد تحولت هذه المبادرة خلال عامين فقط إلى الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية «لإسرائيل»[40]. وقد انتهجت حركة المقاطعة سنة 2005 هذا النمط من المقاطعات الثقافية والأكاديمية، فكثيراً ما دُعي النشطاء الفنانون والوجوه الثقافية المؤثرة لإلغاء نشاطاتهم وحفلاتهم المقررة في الكيان الإسرائيلي من ناحية أولى، إضافة إلى إقناع متعهدي الحفلات والمسؤولين عن الفعاليات الثقافية بالخارج بالامتناع عن دعوة الناشطين في الدوائر الأكاديمية والفنية والثقافية للكيان الإسرائيلي، من جهة أخرى.

ترى حركة (BDS) أن المؤسسات الأكاديمية والثقافية الإسرائيلية تعمل بشكل متكامل وتنخرط بفعالية مع المشروع الاستعماري والتمييز العنصري الذي تروج له "إسرائيل"، كما أنها تروج لصورة مضيئة داعمة للديمقراطية وخالية من انتهاكات حقوق الإنسان؛ لتعبئة التعاطف الدولي-الغربي لحساب مشروعهم الاستيطاني[41].

---

38 Michiel Bot, Ibid.

39 Omar Bargoutti, Ibid.

40 M. C. Hallward & J. M. Norman (Eds.), 2011, Nonviolent Resistance in the Second Intifada. New York: Palgrave Macmillan. pp. 133–151.

41 IBID, pp133-151.

ب. المقاطعة الفلسطينية سلاح صمود/نضال المجتمع المدني ضد الاحتلال الإسرائيلي

منذ انهيار اتفاق أوسلو للسلام أصبح الفلسطينيون أكثر تقوقعاً حول فكرة القومية والهوية من أجل التصدي أو الصمود ضد كل سياسات التفرقة والتهميش داخل الكيان الإسرائيلي، فقد أصبح الصراع يتمظهر كحالة اضطهاد جماعي ضد (أقلية) تمارسه الأغلبية اليهودية الحاكمة. لذلك حرصت منظمات المجتمع المدني، ذات الأنشطة السياسية والنضالية، على الدفاع عن حقوق الفلسطينيين تنديداً بالطبيعة الصهيونية للكيان الإسرائيلي، وانتهاكاته لكل الأعراف والاتفاقيات الدوليّة الخاصة بحقوق الإنسان.

وكما ذكرنا فقد تنوعت وتعددت حملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية والدعوات الرامية لفرض العقوبات على الكيان الإسرائيلي، التي تكثفت بشكل ملحوظ وبحيوية أكثر بعد نشر تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق لعام 2009 عن الجرائم المرتكبة في حق الفلسطينيين خلال حرب غزة 2008 - 2009 [42]. فقد كشف التقرير الأممي عن جرائم متعمدة وممنهجة استهدفت بها القوات الإسرائيلية المدنيين والمواقع غير العسكرية. وقد نزع هذا التقرير الأممي الشرعية عن الممارسات الإجرامية للكيان الإسرائيلي، وأضر بصورتها الدولية. ونظراً لخطورة ما ورد في هذا التقرير الأممي على "إسرائيل" وتداعياته على علاقاتها مع المجتمع الدولي، فقد اعتبر رئيس الوزراء آنذاك (بنيامين نتنياهو) أن محاولات نزع الشرعية تهديد للأمن الداخلي للكيان الإسرائيلي ولمصالحه في الخارج. نتيجة لذلك بادرت الحكومة الإسرائيلية إلى فرض قيود مختلفة على منظمات المجتمع المدني عموماً، التي

42 إبراهيم معمر، دور الأمم المتحدة تجاه الأقليات، الفلسطينيون داخل الخط الأخضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2019.

كشفت انتهاكاتها لحقوق الإنسان، ومن ضمنها منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش[43]. كذلك فقد عُدّت الحملات العالمية للمقاطعة والمطالبة بحق العودة للفلسطينيين بمنزلة تهديد أمني لاستقرار الكيان الإسرائيلي ولسلمه الاجتماعي. انتهجت الحكومة الإسرائيلية أساليب قمعية للضغط على هذه المنظمات الدولية والفلسطينية في ذات الوقت، فقد عملت على تشويه سمعة المنظمات حقوقية ومحاصرة تحركات نشطاء المقاطعة أو التضييق عليهم في داخل الكيان الإسرائيلي وحول العالم[44].

كذلك فقد ظهرت بعد اتفاق أوسلو للسلام حركات مناهضة التطبيع، حيث اتخذت أشكالاً متعددة للمقاطعة؛ مثل حظر استعمال أو توريد المنتجات الإسرائيلية، أو إقامة علاقات مع الشركات والأفراد الحاملين للجنسية الإسرائيلية[45].

وتندرج حملة المقاطعة، التي بدأت في 2005، كامتداد مع هذا المنهج النضالي؛ حيث حرصت هذه المنظمات على عرض قصص بديلة وحقائق مغايرة للسرديات الإسرائيلية المضللة للرأي العام الغربي، وقد هدفت إلى تغيير العقليات واستقطاب الدعم للقضية من منطلق المقاربة الحقوقية لا السياسية أو السيادة الوطنية فحسب[46].

من المهم القول إن هذه الحملة قد دفعت جمهوراً واسعاً ومتنوعاً، من حيث الاهتمامات والمرجعيات والانتماءات الجغرافية،

43 المصدر نفسه.

44 محمود جرابعة، مرجع سابق.

45 Abigail B. Bakan & Yasmeen Abu-Laban,2009, Palestininian resistance and international solidarity: the BDS campaign, Institute of Race Relations. PAGE 1 CLASS SAGE LOS ANGELE Vol 51 (1), pp 29-54 acees 22 /01/2020. http://rac.sagepub.com

46 ماهر الشريف، فرنسا: نشوء حملة مقاطعة إسرائيل وتطورها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013، تاريخ الاطلاع: 5 فبراير/شباط 2020. https://0i.is/OgBq

إلى الانخراط في إنجاح أهدافها والضغط على الكيان الصهيوني من خلال المقابلات الإعلامية وحملات التوعية عبر الإنترنت أو ميدانياً، بالإضافة إلى الزيارات الخارجية[47]. وقد عبر ماهر الشريف عن أدوات استقطاب الدعم في عدد من العواصم الأوروبية كالتالي: "وقد اتسمت هذه الحملة عند انطلاقها بثلاثة مقومات: فمن ناحية تركيبها، عبأت الحملة سكان الأحياء الشعبية في المدن الفرنسية... واتسمت هذه التعبئة في البدء بطابعها العاطفي؛ ومن ناحية هدفها استهدفت الحملة دولة إسرائيل، من منطلق أن التضامن مع الشعب الفلسطيني اليوم يجب أن يجري التعبير عنه من خلال أفعال غير عنيفة ضد دولة إسرائيل، وضد مؤسساتها ونظام التمييز العنصري الذي تطبقه؛ ومن ناحية تنظيمها، كانت منظمة (أورو فلسطين) أول من بادر إلى القيام بفعل المقاطعة الأول للمنتجات الإسرائيلية في سوبر ماركت، ثم صارت أفعال المقاطعة تتكاثر بسرعة وبصورة عفوية في كل فرنسا، وشكلت شبكة الإنترنت وسيلة مثلى لنشر المعلومات عن نشاطات الحملة والحث على المشاركة فيها"[48].

من ثم فهذه الحملة جددت المجال لتأكيد الاستنكار والرفض التام للممارسات اللاإنسانية للاحتلال الإسرائيلي، وهو ما أثر عميقاً في الرأي العام الوطني والعربي وكذلك الدولي (بالأخص شعوب أمريكا اللاتينية/إيطاليا...)، كما أنها تعكس تطور الوعي السياسي لدى المنخرطين في الحملة، لأن المقاطعة الاقتصادية الطوعية تزعزع استقرار المعاملات الإسرائيلية في الداخل الفلسطيني

47 Aurélie Brockerhoff, Consumer or resisting consumption?: the case of Boycott, Divestement, and Sanctions in the occupied Palestinian territory, In book "Conflict Transformation and the Palestinians: the Dynamics of Peace and Justice under Occupation, Alpaslan Ozerdem & al (ed). Routledge Taylor & Francis Group, 2017, pp 165-177.

48 المصدر نفسه، ص 2-3.

وخارجه، وتعرضها لخسائر مادية ورمزية كبرى. فالتعاطف الجمعي مع القضية الفلسطينية يؤكد حالة الاستهجان الحاصل لجرائم الاحتلال المستمرة والفظيعة من ناحية أولى، كما يكشف عن الصمود الشعبي وغير الرسمي ضد التبعية الاقتصادية للأسواق المحلية للمنتجات الإسرائيلية، من ناحية أخرى. وفي ظل الترابط بين اقتصاديات الدول بفعل العولمة والسوق، فإن هذه المبادرات الشعبية وغير الرسمية للمقاطعة والرفض لا تؤثر فقط في الكيان الإسرائيلي بل كذلك في عدد من الشركات الأوروبية والعالمية والدول الصديقة لدولة الاحتلال.

2. حركة مقاطعة «إسرائيل» (BDS): سياسة الانفتاح على القانون الدولي ومنظومة حقوق الإنسان العالمية

تستند حركة المقاطعة الفلسطينية (BDS) إلى أحكام القانون الدولي والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان التي تستوجب أو تحث الكيان الإسرائيلي على إنهاء احتلال الأراضي العربية (غزة والضفة الغربية ومن ضمنها القدس الشرقية) وهدم الجدار الفاصل. كما تدعو حركة المقاطعة (BDS) للاعتراف بالحقوق الأساسية للمواطنين العرب الفلسطينيين في الكيان، وتشدد على ضرورة الترسيخ القانوني والإجرائي للمساواة التامة، وكذلك احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين وحمايتها وتعزيزها، بالأخص حق العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم[49] على النحو المنصوص عليه في قرار الأمم المتحدة 194.

بقدر ما تدين حركة المقاطعة الفلسطينية سياسات الاحتلال الإسرائيلي والتمييز العنصري، وكذلك الممارسات القمعية الممنهجة والانتهاكات اللاإنسانية لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وخاصة في

49 Palestinian BDS National Committee (BNC), 19 December 2019, 20 Highlights of BDS Impact in 2019. https://0i.is/mXea

قطاع غزة، بقدر ما يكمن ويقاس مستوى فعاليتها في قدرتها على الضغط على الكيان الصهيوني من خلال التأثير في اقتصاده وسمعته الدولية. ولما كانت هذه الحركة تسعى لإظهار عدم شرعية السياسات الإسرائيلية وإظهار فظاعتها للرأي العام الدولي، فقد التزمت باستراتيجية مقاطعة المنتجات والشركات التي تستفيد من انتهاك حقوق الفلسطينيين، بالإضافة إلى التنديد بالمؤسسات الثقافية والأكاديمية الإسرائيلية التي تساند المظالم أو تدافع عنها أو تخفيها[50].

أ. أهداف حركة المقاطعة الفلسطينية «لإسرائيل» (BDS):

طالبت حملة المقاطعة (BDS) بسحب الاستثمارات والتمويلات الموجهة لداخل الكيان الإسرائيلي أو أحد مكوناته مثل الجامعات، والمخابر البحثية، وكذلك الكنائس والمنظمات المدنية، وبالأخص للشركات والمؤسسات ذات النشاط الاقتصادي والتجاري، مستهدفة المؤسسات العاملة على تبرير الانتهاكات الحقوقية المرتكبة لعقود ضد الفلسطينيين والداعمة للاحتلال الإسرائيلي، في سبيل إعادة بلورة المظالم التي يتعرض لها يومياً الفلسطينيون بوصفها جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لكل المواثيق الدولية المرسخة للمنظومة الكونية لحقوق الإنسان.

في ظل التراكم التاريخي لحالة الصراع المتواصل والرفض الإسرائيلي الالتزام بشروط إحلال السلام، وأبرزها تواصل الحصار على غزة، وبقاء الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، فإن هذه الحملة تناضل منذ أكثر من 15 سنة لتغيير العقليات والمواقف الدولية[51]. فالقضية الفلسطينية ليست مسألة إحلال

50 نولوازي لمبيدي، أسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي: ربط جنوب إفريقيا بفلسطين، الحاج ولد إبراهيم (ترجمة)، مركز الجزيرة للدراسات، 17 يونيو/حزيران 2017، تاريخ الاطلاع: 11 سبتمبر/أيلول 2020. https://0i.is/Asly

51 Michiel Bot, Ibid, 2019.

السلام بين طرفين أو صعوبة حل الدولتين، بل عملية ممنهجة لإخضاع شعب كامل للاحتلال الإسرائيلي، بكل ما يصاحبه من جرائم وانتهاكات (تهجير/ جدار فاصل/ حصار/ تفقير/ مصادرة للأراضي والمنازل/ اغتيالات/ سجن/ مجازر.....)[52].

وقد تضمنت الأهداف الرئيسية تفعيلاً أكبر للمقاطعة الأكاديمية للجامعات الإسرائيلية، كاستراتيجية للمقاومة والتضامن عبر الحدود ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحدٍّ للمكان المهيمن للصهيونية في الأيديولوجية الغربية. على الرغم من أن الحملات المضادة حرصت على التشكيك في احترام دعاوى المقاطعة تلك للحرية الأكاديمية واتهامات صريحة بمعاداة السامية، فإن التنويع في أنماط التحرك والمقاطعة مثَّل أحد الأهداف التي شجعت على تعبئة حالة التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية[53].

يمكن القول إن حركة (BDS) تشير إلى استراتيجية واقعية، لأنها تهدف إلى بناء حركة دولية للضغط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من الشارع (الرأي العام)، من شأنها أن تعزل "إسرائيل" بوصفها "دولة منبوذة". فقد أعادت للمتخيل السياسي العالمي مظالم نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا. لذلك، فإن مجموعة أهدافها- كما ورد في بيانها الأول- تتمثل في تنفيذ الإجراءات العقابية غير العنيفة؛ بهدف أن تفي «إسرائيل» بالتزامها والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والامتثال التام لمبادئ القانون الدولي من خلال[54]:

---

52 ماهر الشريف، مرجع سابق.

53 Megan Hollinger, Boycott BDS or Boycott Isreal: Discussing what experts say about the Boycott, Divestement and Sanction Movement and Why it is important to maintain the Conversation, CSSR Annual Conference, University of Ottawa, Vancouver, June 1-4, 2019, access 11L09L2020 https://0i.is/EHK2

54 Palestinian BDS National Committee (BNC), https://0i.is/VmHs

1. إنهاء احتلالها واستعمارها لجميع الأراضي العربية، وتفكيك الجدار.

2. الاعتراف بالحقوق الأساسية للمواطنين العرب الفلسطينيين في «إسرائيل» والمساواة الكاملة.

3. احترام وحماية وتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم على النحو المنصوص عليه في قرار الأمم المتحدة.

منذ فشل الجولة الأخيرة من المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في أبريل/نيسان 2014، بدا واضحاً أن التحديات التي واجهت آنذاك المصالح الاقتصادية والصورة الاجتماعية للكيان الإسرائيلي دولياً قد حظيت باهتمام أكبر، استناداً إلى عدد من تقارير وسائل الإعلام. لذلك واجه الكونغرس وإدارة الرئيس الأمريكي أوباما عدداً من التساؤلات حول السياسة المتعلقة بمسألة مقاطعة المنتوجات والاستثمارات الإسرائيلية[55].

لقد لفتت هذه الحركة انتباه العالم مجدداً إلى انتهاكات الكيان الإسرائيلي المستمرة للقانون الدولي، ومن ذلك بناء (جدار الفصل العنصري) وحرمان الفلسطينيين من الحقوق المدنية، ومنع اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة، ووفق ما ذكر ناشط (قيادي) المجتمع المدني الفلسطيني عمر البرغوثي، يظهر «بُعد أخلاقي» عميق وحيوي لمقاطعة الكيان الإسرائيلي من خلال إبراز حالة المعاناة اليومية والمتواصلة التي يعيشها الفلسطينيون تحت الاحتلال أو في مخيمات اللاجئين، ومن ثم تتشكل ضمن مسألة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني مسائل أخلاقية تسيء للذات الإنسانية للمواطن الفلسطيني.

55 Abigail B. Bakan & Yasmeen Abu-Laban, Ibid.

ب. الفاعلون وسيرورة تشكل المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل (BDS)

كما سبق أن ذكرنا؛ في بداية من عام 2005 أطلقت مجموعة من الناشطين الفلسطينيين حركة المقاطعة العالمية للمنتوجات الإسرائيلية بالدفع لسحب الاستثمارات وفرض العقوبات عليها، وتهدف هذه الحملة العالمية إلى الضغط على الكيان الإسرائيلي من أجل إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان الممارسة ضد الفلسطينيين. وقد حظيت هذه الدعوات لإنجاح المبادرة بدعم ومشاركة ما يناهز 170 من منظمات غير حكومية[56]، أبرزها النقابات العمالية والجماعات السياسية والمنظمات النسائية واللجان وغيرها من هيئات المجتمع المدني الفلسطينية.

ومن المهم الإشارة إلى أنه في غضون 48 ساعة من إطلاق الدعوة تولّت «شبكة التنسيق الدولية حول فلسطين» المصادقة عليها، وهي مجموعة من عدة مئات من منظمات التضامن الفلسطينية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، والتي كانت لجنتها الاستشارية في باريس. فقد أصدر ممثلو المجتمع المدني الفلسطيني الدعوة إلى «المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات» بتاريخ 9 يوليو/تموز 2005، في بيان توضيحي جاء فيه هذا المقتطف: "[...] تعتزم منظمات المجتمع المدني الدولية وأهل الضمير في جميع أنحاء العالم فرض مقاطعة واسعة، وتنفيذ مبادرات سحب الاستثمارات ضد إسرائيل مماثلة لتلك المطبقة على جنوب إفريقيا في عهد التمييز العنصري. نناشدكم

56 تتضمن الحركة الأخيرة عدداً من اللحظات الأولى، لكن الدعوة الأكثر شمولاً لحملة عالمية للمقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات أطلقتها، في يوليو/تموز 2005، 170 منظمة مجتمع مدني داخل فلسطين نفسها. ويشير المجتمع المدني هنا إلى المنظمات غير الحكومية، ومن ضمنها النقابات العمالية والمجتمعات الدينية والمنظمات الطلابية ومنظمات الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية، لتحقيق استجابة موحدة بين المنظمات الفلسطينية ترفع الانقسامات التي تطورت، لا سيما منذ أوسلو، ويشير إلى استراتيجية اللاعنف والتضامن الدولي المستوحاة من الانتقال الناجح من نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

بالضغط على دولكم لفرض حظر وعقوبات على إسرائيل"[57].
وقد أوضح النشطاء القائمون على حركة المقاطعة أن الهدف المركزي هو الضغط والدفع بالكيان الإسرائيلي إلى "الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للوصاية في تقرير المصير والامتثال التام لمبادئ القانون الدولي"[58].

وقد حدد البيان الشروط اللازمة لإيقاف هذه المقاطعة في النقاط التالية: أولاً: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والاستعمار لجميع الأراضي العربية. ثانياً: الاعتراف بالحقوق الأساسية للمواطنين العرب الفلسطينيين في "إسرائيل" في المساواة الكاملة مع الإسرائيليين. ثالثاً: احترام وترسيخ حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم على النحو المنصوص عليه في قرار الأمم المتحدة 194.

وقد شبهت هذه المجموعات الناشطة والمنظمات غير الحكومية المظالم والمعاناة المنهجة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من الكيان الإسرائيلي بـ»نضال جنوب إفريقيا ضد التمييز العنصري (apartheid)"، مطالبين بالدعم الدولي لـ"الإجراءات العقابية غير العنيفة" إلى أن تتغير سياساتها[59].

ومن ثم يمكن فهم حركة المقاطعة الفلسطينية (BDS) بصفتها حركة مضادة للهيمنة الإسرائيلية، فقد استطاعت التأثير في الطلاب ونشطاء العمل وحقوق الإنسان في العالم، كما زاد تزامنها مع الحرب على غزة التساؤلات وحملات التشكيك في مصداقية الكيان الإسرائيلي حول الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وخطاب محاربة الإرهاب، بمعنى أن الحركة قد وظفت

57 https://bdsmovement.net/ar/what-is-bds
58 Omar Bargoutti, IBID.
59 نولوازي لمبيدي، مرجع سابق.

كل المرجعيات الحقوقية والقانون الدولي وواقع المظالم الإسرائيلية لإقناع الرأي العام بأن «إسرائيل دولة التمييز العنصري»[60].

تزامنت حركة المقاطعة الفلسطينية مع خطاب الإسلاموفوبيا الذي حرصت الإدارة الأمريكية على ترسيخه، لذلك استطاعت اختراق السرديات التقليدية حول الإرهاب والإسلام بإعادة بلورة القضية الفلسطينية خارج الخطاب الديني-الهوياتي في نطاقات حقوقية وإنسانية[61].

وقد بدأت حركة المقاطعة أنشطتها بعد عام واحد من إصدار قرار القضائي لمحكمة العدل الدولية وباقي الأحكام القضائية المتعلقة بإشكالية الجدار الفاصل في الضفة الغربية.

فقد انطلقت حركة المقاطعة للإقرار بعدم قانونية الجدار الفاصل، وانعدام شرعية عدد من القرارات الإسرائيلية المعرقلة لتمتع الشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن قرارات المحكمة شددت على التزام جميع الدول الأطراف في (اتفاقية جنيف)[62] بضمان امتثال «إسرائيل» للقانون الإنساني الدولي[63]. وعليه؛ وتأسيساً على مقتضيات اتفاقية جنيف فقد شجعت القرارات القضائية لمحكمة العدل الدولية على تطوير وإعادة بلورة الحملات أو الدعوات المتقطعة للمقاطعة، من خلال

---

60 رشاد توأم، القضاء الدولي في المقاومة السلمية: نحو نموذج فلسطيني، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، العدد 20، 2012، ص 33 - 55. https://0i.is/1PCb

61 David May, War Other Means: A History of Anti-Isreal Boycotts, From the Arab League to BDS, Foundation for Defense of Democracies, FDD Press. 2020. https://www.fdd.org/wp-contentl

62 اتفاقية جنيف المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949 ترسخ مبادئ القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان وحق تقرر المصير. فقد اجتمعت الدول لمراجعة اتفاقيات جينيف الموجودة، بإضافة الاتفاقية الرابعة المتعلّقة بحماية المدنيين في أوقات الأزمات المسلحة والحروب.

63 International Court of Justice.2004. Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory: Jurisdiction of the Court to give the Advisory Opinion Requested. New York: United Nations. Access 30/01/2020. https://0i.is/w5cD

دفع النشطاء الفلسطينيين بشكل حاسم لإطلاق المبادرة. لذلك اتسمت حركة المقاطعة بالشرعية والزخم الدولي لانضوائها ضمن منظومة التضامن العالمية واستثمارها للسياق السياسي والقانوني العام الذي وفرته المحكمة العدل الدولية للضغط على الكيان الإسرائيلي والدول المتحالفة/المتعاطفة معه.

منذ ظهور الزخم الإعلامي والمجتمعي حول حركة المقاطعة، سعت «إسرائيل» بشكل جدي للدفاع عن صورتها أمام المجتمع الدولي بأنها دولة ديمقراطية وذات شرعية[64]، وعملت على نفي وتفنيد كل الاتهامات الموجهة إليها بانتهاك حقوق الإنسان وتوصيات المواثيق الدوليّة بشكل منهجي، أو تبرير عدد من سياساتها[65].

يتكهن كثير من المسؤولين الإسرائيليين وغيرهم من المراقبين بأن الكيان الإسرائيلي قد يواجه بمرور الوقت مزيداً من العزلة الدولية، خاصة بعد القرار الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2334) لعام 2016، الذي يحث فيه الكيانَ الإسرائيلي على وضع حد فوري للمستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة[66]، وبعد أن حث تقرير محكمة راسل حول فلسطين والفصل العنصري الكيانَ الإسرائيلي على إنهاء التمييز في نظام مؤهل[67]. في هذا السياق فإن محكمة راسل الخاصة بالقضية الفلسطينية قد أُنشئت عام 2009 للفت أنظار الرأي العام العالمي إلى الانتهاكات المتتالية والإجرامية للاحتلال الإسرائيلي

64 آدم غالاغر، مرجع سابق.

65 Chomsky, N. July, 2, 2014. On Israel-Palestine and BDS. The Nation ewspaper. https://0i.is/Siii

66 فيما يلي نص لقرار الأمم المتحدة: يقرر أنه ينبغي السماح للاجئين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم بالقيام بذلك في أقرب وقت ممكن عملياً، وينبغي دفع تعويض عن ممتلكات أولئك الذين يختارون عدم العودة وعن فقدان أو تلف الممتلكات التي ينبغي- بموجب مبادئ القانون الدولي أو الإنصاف- على الحكومات أو السلطات المسؤولة أن تدفعها.

67 RUSSELL TRIBUNAL On PALESTINE, 2012: p. 2. https://0i.is/ijsZ

ضد المدنيين الفلسطينيين. وقد اعتبرت هيئة المحلفين للمحكمة أن الشعب الفلسطيني يعاني بشكل ممنهج من تعسف واضطهاد نظام التمييز/الفصل العنصري المشابه لما عرفته جنوب إفريقيا.

وقد اهتمت محكمة راسل، التي أسسها الفيلسوف البريطاني برتراند راسل منذ 1966، بقضايا انتهاكات واحتلال مماثلة (حرب فيتنام/ انتهاكات حقوق الإنسان في البرازيل وشيلي..)، وتصنف بصفتها محكمة رأي عام وشعبية، رغم أنها تتبع ذات الإجراءات الجنائية والتحقيق المعمول بها في المحاكم ذات المنشأ القانوني[68].

3. نجاعة وفعالية حركة المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل (BDS)

أ. فعالية حركة المقاطعة الفلسطينية على المستوى الميداني:

راهنت مكوّنات حركة المقاطعة الفلسطينية جميعها على مشاركة أهدافها ومطالبها مع مختلف الشرائح الاجتماعية والجنسيات، فقد حرصت على التعبئة الجماهيرية، خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف تسهيل نشر الفكرة المحورية لمختلف حملات المقاطعة لدى الرأي العام العربي والعالمي. فقد تمكنت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية من افتكاك الاعتراف بشرعية الكفاح السياسي ضد دولة الاحتلال في عدد من منتديات المجتمع المدني الدولي. كذلك اكتسبت دعم هيئات الأمم المتحدة (وبدرجة أقل الاتحاد الأوروبي) من خلال هذا المزج البراغماتي والمواكب لروح العصر بين آليات التكنولوجيا الحديثة ورمزية القضية الفلسطينية (التمييز/ حقوق الإنسان). فقد ساعدت الاستراتيجيات التي اعتمدها النشطاء المجتمعيون على تعبئة الجمهور العالمي المؤيد للقضية الفلسطينية، بمعنى أن توظيف وسائل الإعلام والتواصل التكنولوجي حفّز فعلياً حالة

68 نولوازي لمبيدي، مرجع سابق.

تعاطف مع حركة المقاطعة. وعلى الرغم مما تسببت به هذه الحركة لصورة الديمقراطية في الكيان الإسرائيلي من نوع من الزعزعة لدى عدد من المنظمات الدولية والمتعاطفين مع القضية الفلسطينية، فإن أغلب الفاعلين لم يستطيعوا ممارسة النفوذ أو الضغط على أجندات الاحتلال[69]؛ فأغلب الدول الغربية ترتبط بعلاقات متينة على جميع المستويات مع الكيان الإسرائيلي، وهو ما عزز مبررات عدم الضغط (الحكومي) لتغيير أجندات بالأساس تعد ركائز وجودها[70].

ب. جغرافيا الانتشار عالمياً والاستقطاب:

تبلورت الأهداف والتوجهات الرئيسية لحركة المقاطعة الفلسطينية (BDS) من طرف مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسياسيين والنشطاء، وتركزت حول دعوة الرأي العام المحلي والعالمي للانخراط في حملة مقاطعة المنتجات وسحب الاستثمارات التي لطالما وظّفها الكيان الإسرائيلي للتنكيل بالفلسطينيين وانتهاك حقوقهم. هذا التوجه نحو الرأي العام العالمي يخلق على نحو مباشر أشكال انخراط وتقاطع، على مستوى حكوماتهم واقتصادياتهم والسلوك الاستهلاكي، في التمييز العنصري والاحتلال الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني. يمثل هذا التوجّه تحميلاً للمسؤولية الأخلاقية عن معاناة الشعب الفلسطيني للحكومات المتعاطفة مع سياسات الاحتلال الإسرائيلي. فهذه الحركة- كما سبق أن ذكرنا- استطاعت تحركاتها للتعبئة من أجل المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية الانتشار جغرافياً في أغلب الدول؛ فقد دعت إلى مقاطعة كل المؤسسات والشركات التي تستفيد من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ومعاقبتها

---

69 Michiel Bot, 2019, Ibid.

70 Abigail B. Bakan & Yasmeen Abu-Laban, Ibid.

استهلاكياً، كآلية ضغط على الكيان الإسرائيلي للامتثال للقانون الدولي بإنهاء الاحتلال ومنح اللاجئين الفلسطينيين حق العودة.

تدعم بعض المنظمات اليهودية الأمريكية- على سبيل المثال (صوت اليهود من أجل السلام) (Jewish Voice for Peace) – الحملات التي أطلقتها حركة المقاطعة (BDS)؛ إذ اعتبرت أن المسار السلمي لهذه الحركة مشجع ومحفز إلى امتثال الكيان الإسرائيلي لاتفاقيات حقوق الإنسان وقرارات القانون الدولي. وقد تعاونت هذه المنظمة الأمريكية مع جمعيات مدنية أخرى للضغط على عدد من الجامعات والشركات بسبب علاقاتها واستثماراتها مع الطرف الإسرائيلي، بالأخص المؤسسات الاستيطانية. كما انضمت بعض الكنائس البروتستانتية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حملة المقاطعة الفلسطينية رغم العديد من التحفظات حول عدد من المسائل الخلافية وغير الواضحة مع نشطاء الحركة، فعلى سبيل المثال ظهرت إشكاليات حول الحدود المرسومة للمقاطعة؛ أتشمل فقط الشركات الداعمة والمتعاونة مع مختلف أشكال احتلال الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة أم كل مؤسسة إسرائيلية؟ ولا شك أن هذه التساؤلات حول أهداف الحركة والحدود الممنوع تجاوزها قد مثلت معوقات حقيقية أمام الانتشار الجغرافي[71].

لطالما شككت الحكومات الغربية، وجزء كبير من مكوناتها المدنية أو المجتمعية، في مساعي الحركة، منددين بأجنداتها الخفية لتدمير الكيان الإسرائيلي؛ كأساليب لترهيب الشعوب الغربية المتعاطفة مع المطالب الحقوقية للحركة، ومن ثم فقد كانت الدعاية المضادة والترهيبية تعمل على تجاوز الخطاب الظاهري الذي يدعو لإنهاء الاحتلال وانتهاكات حقوق الإنسان. لهذا السبب انخرطت المنظمات الأكثر انفتاحاً على مسارات السلام

71 Svenja Gertheiss, 2016, Diasporic Activism in the Isreali-Palestinian Conflict, Routleldge, p112.

الإسرائيلي الفلسطيني وحل الدولتين في حملات التشكيك والتحفظ حول الأهداف المخفية لهذه الحركة، فضلاً عن المنظمات اليهودية المعادية لها بشكل راديكالي[72].

عرفت حركة المقاطعة الفلسطينية بصفتها مقاومة لاعنفية تطوراً في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خلقت نوعاً من التراكم للتجربة النضالية، لتظهر الحملة الأمريكية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية للكيان الإسرائيلي (USACBI). من ثم فالانتشار الجغرافي لحركة المقاطعة بوصفها حركة اجتماعية مناهضة لنظام التمييز العنصري جعل عدداً من المنظمات غير الحكومية الأمريكية تتجاوز حالة التناقض أو عدم الوضوح بين النشطاء المطالبين بمناهضة السياسات الاستعمارية الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، ومجموعة أخرى تتبنى فكرة تعميم حملات المقاطعة على كل الفعاليات والمنتجات والمؤسسات في الكيان الإسرائيلي. يدل هذا الدعم النسبي لجزء من المجتمع المدني في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأوروبية على قدرة حملة المقاطعة الفلسطينية على الانتشار الجغرافي، لشدة وعيها بأن الموارد الرئيسية على المستوى الاقتصادي أو السياسي المستعملة لاحتلال فلسطين هي فعلياً خارج الحدود الجغرافية لمنطقة النزاع. وبذلك استطاعت حركة المقاطعة إلى حد ما التموقع داخل مناطق النفوذ والأمان الإسرائيلي؛ بخلقها عدداً من الضغوط والإحراج لحلفائها أمام الرأي المحلي والدولي. فالدعم الأمريكي غير المشروط للكيان الإسرائيلي في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية جعل الولايات المتحدة الأمريكية في الواقع شريكاً كاملاً ومتورطاً في مشروع الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، ولا شك أن اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية يمثل قوّة رئيسية في

72 محمود جرابعة، مرجع سابق.

تشكيل العلاقات التي ضمنت مستويات عالية من الدعم التمويلي والدبلوماسي لسياسات الاستيطان والانتهاك الإسرائيلي لكل قرارات القانون الدولي[73].

ج. فعالية تحويل نمط المقاومة المدنية من «الحركة» إلى «الحراك»:

تقوم حركة مقاطعة (BDS) على فكرة أساسية مفادها شرعية الصمود ومقاومة مظاهر التمييز العنصري في سياق الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، كما تعبر عن تراكم لمختلف حراكات المقاومة والنضال الفلسطيني ضد ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وقد جعل هذا النمط من الحراك الاجتماعي والسياسي من مقاطعة المنتجات الإسرائيلية مشروعاً وطنياً موحداً لأغلب النشطاء حول القضية الفلسطينية، وعابراً للحدود والقوميات في ذات الوقت. وقد تجسدت مستويات فعالية استراتيجيات تعبئة الرأي العام المحلي والعالمي في التأييد الشعبي داخلياً وفي عدد من دول العالم لحركة المقاطعة، ويبدو جلياً أن غياب القيادات السياسية التقليدية قد أضفى مزيداً من المصداقية والقدرة على التعبئة لمصلحة مطالب النشطاء المجتمعين الفلسطينيين[74].

من دون شك فهذه الحركة تنظمت كشكل من أشكال التجاوز أو التنافس غير المعلن مع سياسات القيادة الفلسطينية لحل النزاع، من ناحية أولى، والفصائل الفلسطينية وأذرعها المسلحة، من ناحية أخرى. وبرزت بصفتها حراكاً احتجاجياً شعبياً وعفوياً يقوده النشطاء الشباب المنفتحون على تجارب المقاومة

73 Marcelo Svirsky, 2015, BDS as a Mediator, Concentric: Literary and Cultural Studies, Vol 41.2, pp 45-74 access 05/02/2020. https://0i.is/OzaD

74 محمد إبراهيم أبو دقة، حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، 2012، ص 141-162. https://0i.is/5aha

العالمية، والمنغرسون في الواقع الفلسطيني في ذات الوقت[75]. وقد استفاد هذا الحراك- بلا شك- من الآليات الغربية للرأسمالية والعولمة، وبالأخص وسائل التواصل الاجتماعي ومنتديات المجتمع المدني، فقد تخلص الحراك من هيمنة الفاعلين التقليديين (الأحزاب/ الفصائل والقيادات العليا) المدافعين عن قضايا الفلسطينيين. ومن جهة أخرى، لا يتعامل مع الفاعلين الكلاسيكيين في المجتمع الدولي، أي إن الحراك يتجاوز الدوائر الضيقة للحكومات والدول ليخاطب ويطالب باقي القوى، مثل الرأي العام والمنظمات والإعلام وكذلك مجموعات الضغط، للتحرك من أجل هدف واحد: المقاطعة[76].

تعكس حركة المقاطعة الفلسطينية التراكمات المعرفية والثقافية للنشطاء المهاجرين والدارسين بالدول الغربية، حيث ترسخ المنح الدراسية أشكال وعي سياسي مختلفة، تؤسس تدريجياً وببطء لثقافة ما بعد الصهيونية لدى جزء من نشطاء المهجر لتنتج أنماطاً خطابية مغايرة للسائدة، وسرديات حول الهوية والأرض والحقوق متوافقة أكثر مع العقلية الغربية[77]. ويظهر جلياً أن هذه الحركة قد أعادت مراجعة مفهوم المقاومة الفلسطينية، التي تواصلت بالتوازي مع المظاهرات الأسبوعية لحق العودة، حيث راجعت الاعتماد الكلي على مساعي مفاوضات السلام للسلطة الفلسطينية أو المواجهات المسلحة للفصائل الفلسطينية. فقد سعت لتوظيف أشكال أخرى للمقاومة المفارقة لأشكال النضال المسلح الذي عرفته القضية الفلسطينية منذ بدايات الاستعمار/ الانتداب البريطاني، مروراً بحرب 1948 وكذلك 1967 ثم 1973. تميّز

75 المرجع السابق.

76 Omar Bargoutti, IBID.

77 بيري كاملك وآخرون، تجديد الهوية الوطنية الفلسطينية: الخيارات مقابل الوقائع، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2018. https://0i.is/fNsA

تاريخ النضال الفلسطيني بظهور مجموعات الفدائيين، والمواجهات المسلحة غير المتكافئة مع الجيش الإسرائيلي بالرغم من أنها شرعية حسب المواثيق الدولية.

وعلى الرغم من أن جميع أشكال النضال المسلح والسلمي تهدف إلى تحرير فلسطين ومقاومة الأجندة الاستعمارية ومناهضة النظام العنصري للكيان الإسرائيلي ولافتكاك حق تقرير المصير (حسب البروتوكول الإضافي لاتفاقيات الأمم المتحدة وجنيف)[78]، فلطالما استنكر المجتمع الدولي الدفاع المسلح للشعب الفلسطيني، حيث تتالت الاتهامات بالإرهاب، وفُرضت أشكال عدة من العقوبات على الفصائل الفلسطينية، ولذلك ارتأت هذه الحركة توظيف الخطاب والآليات المقبولة لدى الدول الغربية والمنظمات الغربية لتسهيل الوصول إليها، واستقطاب مساندتها ودعمها لحقوق الفلسطينيين. ومن ثم فمن المهم أن تراوح مقاومة الاحتلال بين النضالات السلمية، بما تتضمنه من حملات وتحركات لكسب دعم مختلف مكونات المجتمع الدولي، والمقاومة المسلحة، في الصراع الدائر من أجل الحرية وضد الاستعمار[79].

د. نجاعة نشاطات المقاطعة الفلسطينية لإسرائيل (BDS):

من المهم في هذه المرحلة من الدراسة طرح السؤال الآتي: هل أسفرت جهود هذه الحملة التي ناهزت 15 عاماً في المقاومة داخل فلسطين وخارجها عن نتائج ملموسة؟ لذلك، من المهم تقييم التأثير الحقيقي لحركة المقاطعة الفلسطينية في السياسة التوسعية والاستيطانية للكيان الإسرائيلي، وما يرافقها من سلوكيات قمعية وانتهاكات؛ ومن ثم هل يمكن القول إن هذه المقاطعة، بوصفها أداة ضغط تروج لها حركة مواطنة دولية، تجسد قوة ناعمة

78 عزمي بشارة، مرجع سابق.

79 Ana Sanchez & Patricia Sellick, Ibid, 2017.

استطاعت فرض مقاربة سياسية جديدة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؟

من دون شك فهذه الحركة المواطنية تعكس في الحقيقة شكلاً عملياً للقوة الناعمة في مسارات المواجهة بين طرفي الصراع من ناحية أولى، وكذلك بديلاً عملياً وذا مردودية لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية من ناحية أخرى. وتتمثّل أبرز نجاحات حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات ضد الكيان الإسرائيلي في حضورها الفعال كأداة للضغط وقدرتها على تقديم رؤية شاملة عن تداعيات الاحتلال والتمييز العنصري على الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، فضلاً عن رفعها لمستويات الوعي الوطني والدولي بمختلف نواحي القضية الفلسطينية. واستطاعت الحركة تفعيل تغييرات جذرية في الصراع من خلال توظيف آليات القوة الناعمة للرد السلمي والتعبئة على السياسات التمييزية والقمعية الإسرائيلية.

في هذا الإطار، سنتعرض لأبرز العوامل المساعدة على نجاح بعض مطالب حركة المقاطعة الفلسطينية للكيان الإسرائيلي.

عوامل نجاح نشاطات حركة المقاطعة:

أولاً: استثمار/ توظيف الإرث النضالي لحركات مناهضة التمييز العنصري

تتشابه حركة المقاطعة الفلسطينية مع حركة مناهضة التمييز العنصري التي هدفت، خلال القرن الماضي، لتحقيق المساواة بين البيض وذوي البشرة السمراء داخل دولة جنوب إفريقيا، إذ إن حركة المقاطعة (BDS) تسعى إلى تقرير المصير الفلسطيني، حيث إن هذه الفكرة عُدت متجاوزة لمجرد مناهضة التمييز العنصري

على الرغم من أنها أيضاً لا تقترح أو تقدم حلاً سياسياً[80]. فقد عُدت حركة المقاطعة الفلسطينية ساعية لتجاوز القوة المؤسساتية (الكلاسيكية) للدولة الفلسطينية أو حتى الهيمنة عليها إذا ما واصلت سياسات التعبئة التي تنتهجها، خاصة أنها وفرت استراتيجيات مستحدثة لقيادة الحركة الوطنية وإدارة الحوار حول مطالب القضية الفلسطينية.

بهذا المعنى، فإن تشبيه حركة (BDS) بحركة مناهضة التمييز العنصري لجنوب إفريقيا ناجع إلى حد ما؛ حيث ساهمت في تحويلها إلى حركة ذات إشعاع دولي في الدوائر الحقوقية، ولكن من ناحية أخرى فإن هذه المقارنة ليست موفقة، خاصة أن النموذج التنظيمي لحركة (BDS) مختلف، وهذا الاختلاف بين نموذجي المقاطعة يرتكز على عدم التشابه الحاصل فعلياً على مستوى العلاقات بين نشطاء الحركة والقيادة، حيث إن حركة المقاطعة في جنوب إفريقيا كانت قد اعتمدت العمل مع القيادة الرسمية[81]. من المهم الإشارة إلى أن حركة المقاطعة قد أعادت بلورة المقاومة الشعبية وتطوير أشكال انخراطها في المسارات النضالية إلى جانب إنعاش مساعي القيادة الرسمية للنظام السياسي الفلسطيني.

أسفرت حركة المقاطعة عن نتائج للحركة الوطنية الفلسطينية لم تحققها القيادة الرسمية المنخرطة في الجهود الدبلوماسية وتوطيد السلطة. ويمكن القول إن نموذج القيادة المتبع من طرف نشطاء حركة (BDS) قد استحدث أساليب بديلة أكثر مرونة وبراغماتية للضغط والتنديد بالممارسات الاستعمارية للكيان الإسرائيلي تجنباً

80 محمد إبراهيم أبو دقة، مرجع سابق.

81 نولوازي لمبيدي، مرجع سابق.

لمعوقات وأخطاء العملية السياسية الرسمية التقييدية[82]. فقد نجحت (BDS) في عدد من المناسبات في بناء ضغوط عامة دولية كبيرة، بالأخص عندما يضيق الكيان الإسرائيلي على الفلسطينيين بقطاع غزة أو القدس. وقد أسهم استعمال استراتيجيات تعبئة الرأي العام الدولي ضد الاضطهاد والتعسف خلال سياقات القصف الإسرائيلي وهدم المنازل والحصار، وغيرها من التجاوزات، في شيطنة الكيان الإسرائيلي نسبياً في المخيال العالمي. لذلك عرفت حركة المقاطعة الفلسطينية نوعاً من المنافسة مع القيادات الرسمية، وهو ما خلق فجوات يستغلها الكيان الإسرائيلي، خاصة أن عدداً من بنود اتفاق أوسلو للسلام تجبر السلطة الفلسطينية على التعاون مع الكيان في خصوص هذه الحركة (هذا النمط من التحركات المجتمعية)[83].

ثانياً: المطالبة بتفعيل القرارات الدولية

هدفت الحملة، منذ بداياتها في 2005، إلى إحراج الكيان الإسرائيلي أمام الرأي العام الدولي ومساءلة المجتمع الدولي لتخاذله أمام التزاماته ومواثيق السلام وحقوق الإنسان، ومن ثم فقد عُدت المساعي المحمومة للجانب الإسرائيلي لإعادة تلميع صورته في الخارج على أنه دولة ديمقراطية ذات شرعية. تُعتبر أحد النجاحات التي حققتها الحملة، بمعنى أن دعوات المقاطعة وتعبئة المجتمع المدني الدولي قد رسخت الاعتقاد بأن «إسرائيل» دولة احتلال متهمة بانتهاك ممنهج لحقوق الإنسان وعدم الامتثال لقرارات القانون الدولي[84]. كذلك فإن القرارات المتتالية والتجريم

82 Ryland Lu, June 2014, Palestinian Arab Minority Civil Society Organizations on the Global Stage: 1995-present, Global Studies 199B, accessed 31/01/2020. https://0i.is/5T9v

83 عمر الرحمان، من الالتباس إلى الوضوح: ثلاث ركائز لإعادة إحياء الحركة الوطنية الفلسطينية، مركز بروكنجز، الدوحة، 12 ديسمبر/كانون الأول 2019. https://0i.is/KVMI

84 عزمي بشارة، قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني: في الهوية والمقاومة والقانون الدولي، المركز العربي

الأممي للانتهاكات الإسرائيلية يعد نجاحات أخرى ترجع بالأساس لتحركات نشطاء منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والعابر للوطنية. وقد ساهمت حالة الفتور في العلاقات الدبلوماسية بين إدارة الرئيس أوباما و"إسرائيل" آنذاك في تسهيل تمرير قرارات مناهضة للاستيطان بسبب الامتناع الأمريكي عن استعمال حق الفيتو، لكن أيضاً خلقت حالة الضغط المجتمعي ردود فعل إيجابية داخل مجلس الأمن، حيث استُصدِر قرار رقم 2334 في عام 2016 لإدانة السياسات الاستيطانية للكيان الإسرائيلي[85]، وطالبه بالإيقاف الفوري للمستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة[86]. في هذا الإطار، فإن هذه الإدانة الأممية، واستنكار عدد من منظمات المجتمع الدولي، إلى جانب قرارات محكمة العدل الدولية، تمثل كلها نجاحات لحركة مقاطعة "إسرائيل"، التي لطالما كانت وما زالت مدعومة من أغلب الدول. ولذلك يُعد هذا النمط من الاعتراف الأممي تأكيداً أنّ المستوطنات تمثّل إحدى الاستراتيجيات المعتمدة لتفعيل السياسات الاستعمارية الإسرائيلية.

تستند حملة المقاطعة الفلسطينية (BDS) إلى أسس القانون الدولي والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان التي تحث الكيان الإسرائيلي على إنهاء الاحتلال واستعمار جميع الأراضي العربية (غزة والضفة الغربية ومن ضمنها القدس الشرقية) وتفكيك الجدار، والاعتراف بالحقوق الأساسية للمواطنين العرب الفلسطينيين في "إسرائيل" في المساواة الكاملة في الحقوق، واحترام وحماية وتعزيز حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، على النحو

للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، الجزء الأول، ص 7.

85 كمال قبعة، قراءة قانونية للقرار 2334 (2016) وتداعياته، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 2016. https://0i.is/J9cj

86 كمال قبعة، المرجع نفسه،2016

المنصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم 194 [87].

ثالثاً: تكييف المقاومة الفلسطينية مع الحداثة التكنولوجية:

كذلك، حققت أو رسخت حملة المقاطعة الفلسطينية المقاومة السلمية للاحتلال الإسرائيلي وكل أشكال التمييز واللامساواة المصاحبة له، مما يؤكد أن إظهار جزء من المقاومة والنضالات الفلسطينية بشكل سلمي ومتوافق مع مزايا التطور التكنولوجي (الإنترنت/ الإعلام...) يمثل أحد نجاحاتها [88].

أظهرت هذه الحركة أن المقاومة الفلسطينية تسعى لتحقيق العدالة وتحسين الأوضاع المعيشية اليومية، بالإضافة إلى ضمان تمتع الفلسطينيين بأبسط حقوق الإنسان؛ كحق التنقل أو حق العودة لأراضيهم وتقرير المصير. وقد خلقت هذه التحركات بلا ريب أشكالاً متعددة من الضغوط على السلطة الإسرائيلية، وجعلت كثيراً من منظمات المجتمع المدني وجزءاً من الرأي العام الإسرائيلي يطرح التساؤلات حول الإمكانيات أو السيناريوهات المفترضة لإحلال السلام وحل الإشكاليات العالقة مع الطرف الفلسطيني.

إن ازدياد التغطية الإعلامية واهتمام الرأي العام الغربي بحركة المقاطعة، رغم تعاطفه مع الجرائم الإسرائيلية أو تجاهله لها، يمثل وجهاً آخر للنجاح. من المهم القول إن هذه الحركة استطاعت جذب الانتباه للقضية الفلسطينية التي بقيت حبيسة، منذ رحيل الرئيس ياسر عرفات في سنة 2004، بين مفاوضات السلام الباهتة/ غير الناجعة وبين حالة الانقسام الحادة بين السلطة الفلسطينية وحماس.

87 المرجع نفسه. ٢٠١٦

88 Ana Sanchez & Patricia Sellick, Ibid, 2017

وقد سعى العديد من السياسيين والأكاديميين والفصائل لإيجاد البديل على مستوى القيادة للرئيس عرفات من خلال مناقشة مسألة إعادة هيكلة النظام السياسي الفلسطيني أو إصلاحه على أسس جديدة تتناسب بشكل أفضل مع السياقات الحالية، إلا أنهم واجهوا فعلياً معوقات جدية بشأن تجديد القيادة[89].

يمكن القول إنه بقدر ما كان ياسر عرفات الركيزة الأساسية للنظام وأيقونة المقاومة الفلسطينية، بقدر ما حاولت حركة المقاطعة في ظل الانقسامات السياسية أن تقوم نسبياً بتجميع الرأي العام المحلي حول استراتيجية نضال موحدة. كذلك استطاعت إحياء القضية ولفت انتباه الرأي العام العالمي لمعاناة أجيال كاملة من الشعب الفلسطيني[90]. ومن ثم ففي ظل هذا الفراغ على مستوى القيادة السياسية للمقاومة استطاعت حركة المقاطعة تعزيز مشاركة الفاعلين غير السياسيين بالأساس مثل الشباب والمجتمع المدني والأكاديميين في إحياء القضية الفلسطينية وإعادة عرضها كقضية شعب أجرم في حقه كل المجتمع الدولي وليس فقط الكيان الإسرائيلي.

يجدر بالذكر أن التحركات الشعبية لحركة المقاومة جعلت مفاوضات السلام الرسمية غير مجدية، بمعنى أنها أظهرت عمق اللامساواة المؤسساتية بين مختلف أطراف النزاع. فقد عملت الحركة على ملفات وتعاونت مع فاعلين مجتمعيين يصعب على القادة الفلسطينيين المنتخبين تحقيق ضغوط تخدم القضية[91].

89 اعتقدوا أن هذا الإصلاح يجب أن يأخذ في الحسبان منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية. اقترح كثيرون ألا ترتكز الأسس الجديدة للنظام السياسي على نظام الحصص الذي طالما ميز الساحة السياسية الفلسطينية والتوازنات السياسية الداخلية، ولكن على صندوق الاقتراع. من شأن توازن القوى الجديد أن يؤدي إلى تشكيل ائتلافات جديدة داخل هيئات منظمة التحرير الفلسطينية، مثل اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني الفلسطيني، وكذلك داخل هيئات السلطة الوطنية الفلسطينية.

90 عزمي بشارة، مرجع سابق.

91 Svenja Gertheiss, Ibid.

ومن ثم، فحالة الضغط التي خلقها نشطاء المجتمع المدني بصحبة الناس العاديين قد ساهمت في تحوير استراتيجيات حل النزاع والمفاوضات. فقد تمّ التركيز على خطاب جديد مفاده لا تسوية دون عدالة للشعب الفلسطيني.

أكسبت هذه الحركة القيادات الفلسطينية الرسمية هامشاً للتحرك البراغماتي ونوعاً من المساومة للطرف الإسرائيلي حول استقرار معاملاته الاقتصادية، وبالأخص صورته لدى الرأي العام الدولي.

مظاهر نجاح وقوة تأثير حركة المقاطعة الفلسطينية (BDS):

أولاً: مستويات تأثير الحركة في الكيان الإسرائيلي:

أجبرت حركة المقاطعة (BDS) الجانب الآخر من الصراع على خلق حملات مناوئة أو مضادة للمقاومة الفلسطينية تحت تسميات مختلفة، أبرزها التي تقودها مؤسسة هاسبارا المخصصة لحماية صورة الكيان الإسرائيلي ضد تشويه حركة المقاطعة. تعمل المؤسسة الإسرائيلية على الدعاية والترويج لها كدولة ديمقراطية وذات إشعاع دولي. فقد اتخذت القيادات الإسرائيلية إجراءات حاسمة لتجريم ومكافحة تداعيات حركة المقاطعة. وفي هذا الإطار، سعت للحدّ من نشاطاتها محلياً وخارجياً؛ فعلى سبيل المثال اتخذت التدابير اللازمة لتمرير قانون مناهضة المقاطعة الذي صادق عليه الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) في عام 2011، وتتضمن الإجراءات فرض عقوبات على الأشخاص أو الهيئات المساندة أو المسهلة لتحركات النشطاء.

يعتمد الكيان الإسرائيلي على سياسات استثمارية كبرى، ولطالما استطاع بنجاح إعلاء قيمة العلامة التجارية الإسرائيلية في مختلف المجالات الاقتصادية. تعمل الاستراتيجية الإسرائيلية لاحتواء الحركة

الفلسطينية على اكتساب ثقة الشركاء والمستثمرين عالمياً وتقديم التسهيلات أكثر من السابق. وقد أدرك صناع القرار الإسرائيليون ومختلف المتداخلين في سياسات الكيان الاقتصادية وصناعة صورته في الأسواق العالمية خطورة النجاحات التي تحققها حركة المقاطعة الفلسطينية على مصالحها. بدون شك فقد دفعهم هذا الوعي بالمخاطر إلى تطوير استراتيجيات القوة الناعمة المضادة لنظيرتها. فخصصت «إسرائيل» مؤسسة حاصبارا/هاسبارا لتفعيل هذا النمط من الاستراتيجيات الناعمة من خلال مواقع وحملات مناهضة حركة المقاطعة، من جهة أولى، وإضفاء الشرعية على خطابها مقابل شيطنة سرديات الحركة الأخرى/المنافسة، من جهة أخرى.

كذلك عملت الحكومة الإسرائيلية الجديدة على قرار استراتيجي بتصعيد ردها على المقاطعة الفلسطينية. فقد خصصت ميزانية خاصة وأحدثت عدداً من المناصب الحكومية الجديدة في وزارة الشؤون الاستراتيجية لمكافحة (BDS)، وأعلن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن هذه الحركة تمثل تهديداً أمنياً واقتصادياً «لإسرائيل».

خصصت «إسرائيل» واللوبيات اليهودية تمويلات هامة لإعادة التسويق لصورتها الدولية، وقد عرفت هذه الحملات بتسمية (Isreal Branding). عملت مجموعات الضغط وصناع القرار الإسرائيلي، منذ إدانة محكمة العدل الدولية للجرائم الإسرائيلية في عام 2004، على التصدي لهذه القوانين وتوصيات المواثيق الدوليّة عن طريق الترويج لمميزات العلامة التجارية الإسرائيلية. كذلك فقد اتبعت استراتيجيات الدبلوماسية العامة بالانفتاح على السياسيين الغربيين، واستضافة الشخصيات العامة المؤثرة في الرأي العام العالمي. وفي ذات السياق، عملت الأطراف الإسرائيلية على التنظيم المكثف للمهرجانات السينمائية وغيرها من الفعاليات الأكاديمية والثقافية

في أغلب العواصم الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية[92]. من المهم القول إن "إسرائيل" عملت على تنسيق حملاتها الترويجية لمنتجاتها ولصورتها مع اللوبيات اليهودية ومختلف الأطراف المساندة لها على مغالطة الرأي العام العالمي؛ بتوظيف مشترك لسرديات ومواقف سياسية وهويّاتية تركز على تشبّع الإسرائيليين بالثقافة الديمقراطية التقدمية (حريات الفردية..) وتعزيزهم لثقافة حقوق الإنسان. يبدو جليّاً أن الأطراف الإسرائيلية قد تبنت عدة حملات عاليّة منسقة ضدّ المقاطعة، ولكنها في كثير منها حرصت في خطاباتها على تهميش أو تغييب الطرف الفلسطيني، فقد عملت على الترويج لـ"إسرائيل" كوجهة للاستثمار والسياحة، أو كمثال لترسّخ الديمقراطية والتعايش السلمي دون التركيز العلني على إشكاليات الصراع مع الفلسطينيين[93].

ثانياً: حركة المقاطعة «خطر وجودي» أو «استراتيجي» على المصالح الإسرائيلية:

بقدر ما سعت تحركات حملة المقاطعة (BDS) إلى تعبئة الفاعلين في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي للضغط على صناع القرار، بهدف تمرير قوانين المقاطعة ومواقف سحب الاستثمارات، لم تلقَ مختلف المساعي للمقاطعة تجاوباً مشجعاً؛ على الرغم من أنها استطاعت استقطاب عدد من النقابات العمالية البريطانية والجامعات والكنائس، التي عملت على تمرير عرائض لحكوماتها تنديداً بالممارسات الإسرائيلية، مطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة للمقاطعة، وسحب الاستثمارات، ولكنها قد رُفضت في أغلب الدول الغربية[94]. ففي الولايات المتحدة

92 Marcelo Svirsky, IBID, p 13.

93 Ana Sanchez & Patricia Sellick, Ibid, 2017.

94 Michiel Bot,2019, the right to Boycott: BDS, Law, and politics in a global context, Transnational Legal Theory, 10:3-4, pp 421-445, access 14/02/2020. https://0i.is/Coyb

الأمريكية، تم تشريع وتفعيل أكثر من مئة إجراء قانوني يستهدف حركة المقاطعة الفلسطينية، ويضيق أو يجرم التحركات والأنشطة الداعمة لحقوق الفلسطينيين. فقد استهدفت هذه الإجراءات القانونية حملات التعبئة التي سعى النشطاء لتمريرها ومناقشتها مع المجالس التشريعية المحلية والاتحادية منذ عام 2014 [95].

ومن المهم في هذا السياق الذكر أن ما يقارب سبعاً وعشرين ولاية قد تبنت قوانين وإجراءات مناهضة لحملة المقاطعة الفلسطينية (BDS)، ومن ضمنها خمسة أوامر تنفيذية صادرة عن الدولة المركزية/الفيدرالية، فعلى سبيل المثال في عام 2017 قُدِّم «قانون مكافحة مقاطعة إسرائيل» الفيدرالي الذي يهدف إلى تجريم المشاركة في أنشطة المقاطعة تحت طائلة الغرامات الثقيلة وعقوبات سجنية، وعلى الرغم من عدم تمرير هذا القانون أقر مجلس الشيوخ «قانون مناهضة حملة المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية وسحب الاستثمارات» في عام 2019، الذي يحظر عمليات التعاقد مع مؤسسات أو مكونات تقاطع «إسرائيل»، مع وعود بامتيازات حكومية وشرط للتوظيف أو التمتع بخدمات صناديق التقاعد الحكومية عند الامتثال لهذه التشريعات. وعلى سبيل المثال عقد الممول الأمريكي الرئيسي لنتنياهو، الملياردير شيلدون أندرسون (Sheldon Anderson)، اجتماعاً مغلقاً في أوائل يونيو/حزيران 2015 في لاس فيجاس لإيجاد طرق جديدة لمكافحة (BDS) في الجامعات الأمريكية، حيث كانت تلقى الدعم المتزايد لحملاتها.

وبالنظر إلى حملات الضغط والدعاية المضادة المكثفة التي قامت بها اللوبيات اليهودية، فإن محاولات قمع حركة المقاطعة الفلسطينية (BDS) تتضمن بشكل بارز استراتيجية عابرة للحدود الوطنية لفرض الرقابة عليها من خلال تفعيل عدد من

95 iBID.

التشريعات الإسرائيلية، وكذلك قوانين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية المساندة لسياساتها. ولعل الحكم القضائي، في سنة 2013، على أربعة عشر ناشطاً فرنسياً بغرامة قدرها 1000 يورو لكل منهم، ودفع ما مجموعه 28000 يورو تعويضاً عما عُدَّ تمييزاً عنصرياً، هو من أبرز الأمثلة على حالة التضييق القانوني على النشطاء والمتعاطفين مع القضية الفلسطينية[96]. وهذا ما يؤكد الاعتقاد بأن "إسرائيل" تتعاون مع حلفائها الغربيين لمناهضة وإفشال حملة المقاطعة الفلسطينية، فحسب المثال السابق ذكره فإن هؤلاء النشطاء قد عوقبوا بسبب دخولهم إلى محل تجاري مرتدين قمصاناً تحمل شعار "تحيا فلسطين، ومقاطعة إسرائيل"، وسلموا منشورات عليها "قاطع المنتجات من إسرائيل، فشراء المنتجات الإسرائيلية يعني إضفاء الشرعية على الجرائم المرتكبة في غزة ودعم سياسات الحكومة الإسرائيلية»[97].

ويتعرض الجدول التالي لبعض من النجاحات التي استطاعات حركة المقاطعة الفلسطينية تحقيقها ضد المصالح الإسرائيلية حول العالم.

96 المرجع نفسه، ص ٤٢٣.

97 Michiel Bot, Ibid, PP 423.

إنجازات حركة المقاطعة الأكاديمية (أمثلة)	إنجازات حركة المقاطعة الاقتصادية
انضمام مئات المثقفين في أمريكا اللاتينية لحركة المقاطعة، ودعم الرئيس البوليفي إيفو موراليس لهذا التحرك.	خسرت شركة المياه الإسرائيلية العامة «ميكوروت» عقوداً في البرازيل والأرجنتين والبرتغال وهولندا نتيجة حملات المقاطعة ضدها.
انضمام عدد كبير من اتحادات الطلبة في جنوب إفريقيا والمملكة المتحدة وبلجيكا وكندا وجامعات الولايات المتحدة لحركة المقاطعة.	أنهت 7 شركات أردنية عقودها مع شركة (G4S) الأمنية المتورطة في جرائم الاحتلال.
توقيع 1000 شخصية ثقافية وفنية بريطانية على ميثاق للمقاطعة الثقافية «لإسرائيل».	قامت بنوك أوروبية كبرى، من ضمنها نوريدا ودانسكي، وأثرياء، من بينهم جورج سوروس، وبيل غيتس، بسحب استثماراتهم من الشركات التي تستهدفها المقاطعة.
انضمام المجلس التنفيذي للاتحاد الوطني للطلبة في بريطانيا، الذي يمثل ٧ ملايين طالب، لحركة المقاطعة.	أنهت شركة الطيران الكندية (Air Canada) تعاقداً بملايين الدولارات مع شركة «إيروسبيس إندستريز» الإسرائيلية للأنظمة الجوية والعسكرية.
توقيع ١٦٨ أكاديمياً إيطالياً، و343 أكاديمياً بريطانياً، على عريضة لدعم المقاطعة الأكاديمية «لإسرائيل».	تعرض شركة (HP) لخسارة 120 مليون دولار، بعد تبني أكبر اتحاد طلابي في الهند لحركة المقاطعة.
إقدام فنانين كبار، من بينهم لورين هيل، وألفيس كوستيلو، وغيل سكوت-هيرون، وسنوب دوغ، على إلغاء عروضهم في تل أبيب، أو رفضوا إقامتها بالأساس.	ألغت الهند صفقة عسكرية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار مع «إسرائيل»، تحت ضغط الاحتجاجات الشعبية على التعاون الهندي - الإسرائيلي.
دعم غالبية الفنانين/ات والمثقفين/ات العرب المقاطعة الثقافية للكيان الإسرائيلي، ومن ضمنهم مرسيل خليفة وأميمة خليل وأهداف سويف وغيرهم.	انسحاب الشركات الأوروبية فيوليا (Veolia) وأورانج (Orange) و(CRH) من السوق الإسرائيلية بالكامل بعد حملات كبيرة ضدها.

ثالثاً: قراءة تحليلية في مستقبل حركة المقاطعة الفلسطينية «لإسرائيل» (BDS)

1. مستقبل الحركة

منذ وصوله إلى البيت الأبيض اهتم الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب بإيجاد الحل النهائي للنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، أو ما عبر عنه بصفقة القرن، حيث شكّل «فريقاً لمفاوضات السلام»، مؤلفاً من عدد من المقربين من «إسرائيل»؛ بتعيينه لجاريد كوشنر (Jared Kushner)، بالإضافة إلى السفير ديفيد فريدمان (David Friedman)، والمبعوث الخاص جيسون جرينبلات (Jason Greenblatt).

وكشف الرئيس الأمريكي خلال مؤتمر صحافي مشترك بالبيت الأبيض بصحبة رئيس الوزراء الإسرائيلي، في يناير/كانون الثاني 2020، عن تصورّاته النهائية حول خطة تحقيق السلام بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. وقد تضمنت صفقة القرن استمرار الهيمنة الإسرائيلية على الضفة الغربية بجانب بقاء مدينة القدس تحت السيادة الإسرائيلية، مع وعود بإيقاف السياسات الاستيطانية في السنوات الأربع القادمة. ومن ثم فإلى جانب الغياب شبه الكلي للطرف الفلسطيني في تشكيل أو مناقشة هذه الخطة النهائية، فقد شددت هذه المقاربة الجديدة لتحقيق السلام، التي وردت تحت عنوان «السلام على طريق الازدهار» على الرفض التام لعودة اللاجئين الفلسطينيين، وإسقاط كل مطالب التعويض المستقبلي، بجانب السيطرة الأمنية والاقتصادية على أجزاء الدولة الفلسطينية الجديدة خمس سنوات قادمة.[98]

98 عربي BBC، صفقة القرن في سطور، موقع BBC، 29 يناير/كانون الثاني 2020، تاريخ الاطلاع: 16 فبراير/شباط 2020. https://0i.is/A1zn

من ثم فإن التقارب التاريخي والمنفعي بين الإدارة الأمريكية و«إسرائيل»، التي ما زالت تحتضنها وتدعمها الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً ومالياً ولوجيستياً، وكذلك بالتغطية على جميع جرائمها الاستعمارية في المنظمات الدولية، بالإضافة إلى أنها تساندها في تنفيذ سياساتها التي ترسخ مزيداً من انتهاكات حقوق الفلسطينيين، جعل مستقبل حركة المقاطعة محدداً بضرورة إعادة التعبئة للمطالب والحقوق الفلسطينية، خاصة أن الجانب الأمريكي-الإسرائيلي حرص على تضليل الرأي العام العالمي والمحلي بوعود اقتصادية واستثمارية كبرى لمصلحة الطرف الفلسطيني.

من المهم أن تركز حملة المقاطعة، في ظل ارتفاع معدلات البطالة والتدهور الاقتصادي، على إظهار استحالة تحقيق (الازدهار) أو التعايش السلمي الذي طرحه التقرير الخاص بصفقة القرن؛ بسبب انعدام الأرضية السياسية، ولأنها «تحقيق للرؤية الصهيونية»[99]. وتُعدّ هذه الخطة الجديدة معرقلاً لإحلال السلام ورفع المظالم عن الشعب الفلسطيني. تؤكد الوقائع عدم اكتراث القوى المتداخلة في القضية الفلسطينية بمساعي وتحركات المجتمع المدني العالمي. وعليه فصفقة القرن تزيد من تهميش تحركات نشطاء حركة المقاطعة، وتقلص من مردودية/(النجاعة الواقعية) حملات التعبئة لمصلحة القضية الفلسطينية؛ ولذا فحالة عزل الجانب الفلسطيني بالمفاوضات، الذي أصلاً رفض سابقاً الوساطة الأمريكية بعد اعتراف الرئيس (رونالد ترامب) بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، وكذلك التخطيط لعزلها جغرافياً، سيزيد في ذات الوقت من الانقسامات الداخلية والتحركات المجتمعية والشعبية الاحتجاجية ضد هذا المخطط. لكن من المهم التساؤل

99 عبد الرؤوف أرناؤوط، نتنياهو: صفقة القرن تحقيق للرؤية الصهيونية، شبكة مواقع الأناضول، 14 فبراير/شباط 2020، تاريخ الاطلاع 16 فبراير/شباط 2020. https://0i.is/xsDn

حول نجاعة حركة المقاطعة الفلسطينية التي تجاوزت 15 سنة من التحركات والنضالات، وحرصت خلالها على خلق نوع من الملاءمة بين استراتيجياتها وخطابها النضالي مع العقلية الغربية.

تزيد التحديات أمام نشطاء الحركة في ظل هذا التوجه العام لتنفيذ توصيات صفقة القرن، حيث تنعدم الحريات والحقوق الأساسية للفلسطينيين (حق العودة)، مع إسقاط حق تقرير المصير واستحالة تنفيذ سياسات ازدهار اقتصادي بسبب تواصل سياسات الحصار الاستعماري (إجراءات التصريح/ قيود التنقل/ الاستيلاء الإسرائيلي على الموارد الطبيعية).

فهذه الاستمرارية لحالة التمييز والاضطهاد الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، التي ترسخها مجدداً صفقة القرن، تدل في جانب منها على ضعف دبلوماسية التفاوض الفلسطينية وحملات المقاطعة مقابل الحصانة الكلية التي تتمتع بها «إسرائيل» لدى المجتمع الدولي.

في المقابل تمثل صفقة القرن نجاحاً للفاعلين غير الرسميين؛ من اللوبيات الإسرائيلية ومنظمات المجتمع المدني اليهودي والغربي، أمام تحركات نشطاء حركة المقاطعة الفلسطينية. وهو ما يمثّل دليلاً على أن خطاب التعبئة المضادة لحركة المقاطعة التي قادها الممثلون الرسميون للكيان الإسرائيلي والمؤيديون له، خاصة بتحركات الدبلوماسية العامة التي احتضنتها مؤسسة حاصبارا الإسرائيلية، جعلت الطرف الإسرائيلي في أسبقية دائمة.

طور الجانب الإسرائيلي من استراتيجيات تسويق صورته دولياً، حيث تجاوز نطاقات الصراع الهوياتي والأيديولوجي الصرف وسرديات المحرقة اليهودية لمزيد التشديد على تميز العلامة التجارية الإسرائيلية والقيمة المضافة التي توفرها على المستوى

البيئــي والثقــافي والتكنولوجــي، وتوافقهــا مــع المبــادئ الديمقراطيــة الليبراليــة[100].

لذلــك ركز الإعــلام الإســرائيلي ومروجــون لسياســاته على أن نشــطاء حركــة المقاطعــة لا يؤمنــون بواقــع التعايــش الســلمي المرســخ فعليــاً داخــل الكيــان الإســرائيلي، معززيــن حججهــم بعــدد مــن المواقــف الانفصاليــة الــتي اتخذهــا عــدد مــن المنظمــات مثــل (جمعيــة الطــلاب الفلســطينيين). في وقــت آخــر، ســعت هــذه الأطــراف لتضخيــم الهوية الأيديولوجيــة الإقصائيــة لهــذه الحركــة، لأنهــا تتجــاوز مجــرد المقاطعــة الاقتصاديــة للكيــان الإســرائيلي إلى محاربــة وجــوده ذاتــه، ومــن ثم فقــد تأثــرت حركــة المقاطعــة بالتعبئــة المضــادة الــتي شــنتها الأطــراف الإســرائيلية واســتغلتها لإعــادة بلــورة مفاهيــم الهويــة وتوحيــد مختلــف الفاعلــين (الليبراليــين والمحافظــين والأرثوذكــس والعلمانيــين اليهــود) حــول فكــرة مركزيــة وجــود الكيــان الإســرائيلي[101].

في ذات الســياق، لا تعــد حركــة المقاطعــة علــى نحــو أساســي امتداداً للمقاومــة الفلســطينية للاحتــلال الإســرائيلي فحســب، بــل تعــد أيضــاً انعكاســاً أو تفعيــلاً إجرائيــاً لمناهضــة التطبيع؛ فرغــم أن المفارقــات الواقعية تؤكــد اســتحالة اســتغناء المواطن الفلســطيني عــن البضائــع الإســرائيلية؛ إمــا لعــدم توافــر بدائــل محليــة لهــا أو لاســتحالة اســتيرادها دون موافقة الاحتــلال، فــإن فكــرة مناهضــة التطبيــع تمثــل في الحقيقــة انتصــاراً للوجــدان الشــعبي الفلســطيني، وبرهانــاً علــى اســتمرارية التضامــن العــربي مــع القضيــة، وتعبــيراً عــن رفــض الاســتكانة للممارســات الدمويــة والعنصريــة.

في ظــروف الصــراع الفلســطيني- الإســرائيلي تســعى حركــة المقاطعــة

100 Marcelo Svirsky, IBID, p 11.

101 Judea Pearl, 2018, BDS and Zionophobic Racism, In Anti-Zionism on Campus, Andrew Pessin & Doran S Ben Atar (ed), Indiana University Press, pp224-235.

لإنعاش الهوية الفلسطينية والكشف عن خطورة الفراغ السياسي وتهميش قيادات السلطة الفلسطينية الرسمية للمعاناة اليومية للفلسطينيين. من المهم الإشارة مجدداً إلى أن القضية الفلسطينية ليست فقط دفاعاً عن وقف إطلاق النار أو ضمان عيش آمن للفلسطينيين، بل تستوجب تعزيزاً للحقوق ومبادئ المساواة والعدل (حق التنقل/ حق العودة/ رفع كل مظاهر التمييز العنصري...)، يقوم على بلورة تفكير أوضح في أهداف هذه الحركة وتداعياتها، فيجدر فهمها كانتفاضة ناعمة على المخاتلات الدولية حيث تنتقد افتقار الإرادة السياسية لدى الدول وباقي المنظمات. وتسعى لتفعيل بنود اتفاقيات السلام ومعاهدات حقوق الإنسان، لذلك اختارت هذه الحركة مخاطبة الشعوب ومكونات المجتمع المدني، أي التعاطي مع صانعي الرأي العام والمدافعين عن الحقوق والحريات، وتعريض الدول المتحالفة مع الكيان الإسرائيلي، علنياً أو سرياً، لضغوط داخلية.

2. الاستنتاجات

تطالب حركة المقاطعة الفلسطينية بإزالة الجدار الفاصل (الضفة الغربية والقدس الشرقية) تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، التي نصت، بتاريخ 9 يوليو/تموز 2004، على عدم شرعيته وانتهاكه للقانون الدولي. وقد كان الهدف الرئيسي لبناء الجدار الفاصل من قبل الطرف الإسرائيلي مصادرة الأراضي الفلسطينية وتوسيع النطاقات الجغرافية لمخططات الاحتلال الاستعماري، بالإضافة إلى فرض مزيد من التفقير والعزلة على السكان الأصليين والاضطهاد المنهج. ومن ثم تطالب الحركة بتنفيذ ما جاء في قرارات محكمة العدل الدولية التي تنص على ضرورة إزالة الطرف الإسرائيلي للجزء المشيد من الجدار، والتوقف التام

عن مواصلة بنائه، بالإضافة إلى إلزامية تعويض الأسر الفلسطينية المتضررة.

ورد في البيان الأول لتأسيس/إنشاء حركة المقاطعة الفلسطينية تجديد تأكيد عدم شرعية الجدار الفاصل، وذلك بالتزامن مع الذكرى الأولى لاستصدار قرار محكمة العدل الدولية، وعمق الفشل وعدم القدرة على تفعيل هذه القرارات في ظل تعنت الجانب الإسرائيلي ولامبالاة المجتمع الدولي. وقد جاء في نص البيان أنه "بعد مرور عام على قرار محكمة العدل الدولية التاريخي التي خلصت إلى أن الجدار الإسرائيلي المبني على الأرض الفلسطينية المحتلة غير قانوني، تواصل إسرائيل بناء الجدار الاستعماري مع تجاهل تام لقرار المحكمة.... بعد مرور سبعة وخمسين عاماً على إقامة دولة إسرائيل بشكل أساسي على أرض تم تطهيرها عرقياً من أصحابها الفلسطينيين، فإن غالبية الفلسطينيين لاجئون، معظمهم من عديمي الجنسية، علاوة على ذلك يظل نظام التمييز العنصري الراسخ في إسرائيل ضد مواطنيها العرب الفلسطينيين قائماً»[102].

فحركة المقاطعة تصر على استمرارية المقاومة المدنية السلمية بالرغم من أن أغلب إنجازاتها قد اتسمت بالرمزية. ولكن في ظل عدم تطورها أو تشكلها ككيان سياسي (حزب..) ذي قدرة على تغيير توازنات القوى في الداخل الفلسطيني (انتخابات/ مناصب/ صناعة القرار..) فإن تحركاتها تبقى غالباً غير فاعلة ميدانياً.

من المهم القول إن تبعيّة الفلسطينيين الاقتصادية والاستهلاكية للكيان الإسرائيلي (عمل/ بضائع...) يجعل عملية المقاطعة الكلية خياراً مأساوياً لأغلبية المواطنين.

---

102 https://bdsmovement.net/ar/what-is-bds

تتجمع في حركة المقاطعة (BDS) أغلب سمات الحركة الاجتماعية العابرة للوطنية التي يمكن أن تنمو بشكل كبير. وهذه الحركة تعد خطوة مهمة في صياغة التضامن العالمي ضد العنصرية والاستعمار والقمع، ومن ثم فإن هذه الحركة، الممثلة للصمود الشعبي والمجتمعي والمؤسساتي، تقطع مع عقود كاملة للهيمنة الصهيونية، كما تتصدى لمظاهر القمع والاحتلال في شموليتها وبعدها الإنساني الحقوقي. وتعطي نطاقات أكبر لتحركات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وهو ما يجعل ديناميات الصمود متنوعة بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، وتؤسس عملياً لمقاربات مستحدثة للمقاومة والتصدي للاحتلال الإسرائيلي، فهي تدعو لعزل "إسرائيل" دولياً، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات لانتهاكاتها لحقوق الإنسان عقوداً متتالية. هذه الحركة استطاعت تجميع جزء كبير من النشطاء ومنظمات المجتمع المدني حول العالم، المناهض للعنصرية والداعم للتضامن الدولي، حول مطالب ذات بعد إنساني كوني، وكسر كل قوالب الهيمنة الإسرائيلية-الغربية المضللة للرأي العام العالمي.

استطاعت حركة المقاطعة الفلسطينية نسبياً، ولكن بفعالية ملحوظة، التأثير في الصورة الدولية للكيان الإسرائيلي، واستطاعت كسر الأفكار النمطية والمعتقدات التي لطالما روجت لها بنجاح «إسرائيل» وحلفاؤها الغربيون، خاصة التي تروج لسياساتها الاستعمارية والعنف الممنهج بصفتها حرباً شرعية لدولة ديمقراطية ضد الإرهابيين، ومن ثم شككت هذه الحركة بمستويات متفاوتة في جدوى الحملات المضادة التي أطلقتها «إسرائيل»، بالإضافة إلى حملات (Brand Isreal) الموجهة لتدعيم العلامة التجارية الإسرائيلية عالمياً.

لا شك أن تحرك «إسرائيل» وباقي اللوبيات اليهودية وعدد من الحكومات الغربية بشكل متناسق وممنهج لتوحيد جهودها ضد تحركات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني يظهر في قراءة عكسية خطورة حركة المقاطعة، بالرغم من ضعف التمويلات والمعوقات العديدة، على السياسة الاستعمارية وصورة «إسرائيل»، حتى دفعت «إسرائيل» لإطلاق مجموعة حملات مضادة لتسويق منتجاتها (السياحة/ الاستثمارات/ الصورة..).

حرصت حركة المقاطعة الفلسطينية على توحيد مجهودات النشطاء المتداخلين في نشاطاتها وأهدافهم من خلال بناء الوعي المناهض للهيمنة الإسرائيلية. وبعد عقود من الإحباط والتشتت والانقسامات التي حصلت في الداخل الفلسطيني في أعقاب اتفاقات أوسلو، تمكنت حركة المقاطعة من إدماج الفلسطينيين عبر الحدود والفصائل السياسية والأجيال. خلق تراكم خبرات الصمود والنضال مع انفتاح كبير على مقاربات الجيل الجديد من نشطاء المهجر، ومن ثم أخرجت حركة المقاطعة المقاومة من الأنماط التقليدية إلى دوائر الخطاب الحقوقي والمسؤولية الدولية تجاه العدالة والسلام الدائم.

تقاوم هذه الحركة دولةً وأيديولوجيا تؤسسان للاضطهاد العنصري والممارسات الاستعمارية، حيث إنها تطالب بحق الفلسطينيين بالتمتع بالمبادئ الأساسية في منظومة حقوق الإنسان: المساواة.

في سياقات انتشار فيروس كوفيد 19، تعرضت قيادات عديدة من حركة المقاطعة الفلسطينية لحملات استنكار إسرائيلية وعالمية مساندة بسبب عرضهم لصور وتعليقات في مواقع التواصل الاجتماعي تظهر كراهية المصابين. وقد عدّت الجهاتُ المستنكرة

أن حالة الكراهية الموجودة في التعليقات تكشف عن عقلية مناهضة للسامية، مذكرين الرأي العام العالمي بالمحرقة اليهودية وغيرها من سرديات المظلومية، وبذلك خلقت الأطراف الإسرائيلية حملات مضادة لحركة المقاطعة مرسخة عدم احترام قياداتها لحقوق الإنسان (الصحة العامة/ حق الحياة/ المساواة..)، ومن ثم تستغل الحملات المضادة مثل هذه التصريحات لتغطية معاناة السجناء والمواطنين وضعاف الحال مالياً وصحياً واقتصادياً في فلسطين في زمن كورونا.

التوجه الحالي لبعض دول الخليج العربي، مثل البحرين والإمارات، لإقامة علاقات مع الكيان الإسرائيلي يخلق تحدياً جديداً أمام حركة المقاطعة الفلسطينية؛ فقد عدَّت القياداتُ المقاطِعة عمليات التطبيع الراهنة خيانة للقضية الفلسطينية، وتجاوزاً للأغلبية الصامتة لدى الشعب البحريني والإماراتي. لكن سياسة التطبيع المستجدة تطرح مخاوف حقيقية حول السكوت التدريجي للمجتمع العربي والدولي عن تجاوزات وانتهاكات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين.

الخلاصة

استطاعت حركة المقاطعة (BDS)، من خلال الالتزام بمعايير منظومة الحركة العالمية للعدالة، الدعوة الفعالة لمطالبها، والدفع نحو تدويل أهدافها وقضاياها. بالإضافة إلى ذلك وظفت هذه الحركة استراتيجيات التعبئة لمنظمات غير حكومية محلية-وطنية وأخرى ذات إشعاع دولي بهدف التأسيس لأشكال التضامن المتمثلة في فرض العقوبات على الكيان الإسرائيلي. وفي ظل انزياح واضح لكثير من الدول الغربية للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي مع الكيان الإسرائيلي، فقد ركزت هذه الحركة على تعبئة منظمات المجتمع المدني باستثمار واضح لأرضية المقاومة التي أسستها تاريخياً الحملات السابقة. لذلك ركزت هذه الحملة على توظيف براغماتي لسرديات التمييز العنصري، من خلال إنعاش الذاكرة العالمية السياسية والشعبية والحقوقية بالمظالم التي وقعت، بالأخص في جنوب إفريقيا، والابتعاد عن اختزال الحالة الفلسطينية في التجربة الاستعمارية الصرفة أو النزاع بين طائفتين مختلفتين دينياً وعرقياً.

استطاعت هذه الحركة إضفاء بعد حقوقي شمولي، وكذلك متناغم مع مقاربات العدالة الدولية الحديثة، بالتركيز على الحالة الفلسطينية كقضية اضطهاد، ورهينة المشاريع الإمبريالية النيوليبرالية، بالإضافة إلى قضايا الهوية والهيمنة الاستعمارية، ومن ثم أضفت هذه الحركة بعداً دولياً وشمولياً على النضال الفلسطيني، بمعنى الخروج من دوائر الخصوصية الفلسطينية-العربية للقضية والنزوع نحو الانغراس في المنظومة الكونية لحقوق الإنسان (العدالة والمساواة والحريات). لذلك فهذا السعي للتماهي أو لاستيراد السرديات النضالية لجنوب إفريقيا والحركات الحقوقية المدنية في الولايات

المتحدة الأمريكية قد أحدث الفارق مقارنة بمبادرات المقاطعة السابقة؛ فقد تم الترويج لأنشطة هذه الحركة بصفتها مطالبة دولية لتنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، حيث أضفى عليها مصداقية ومشروعية لأنها أصبحت رمزياً حركة تضامن من أجل حقوق الإنسان في فلسطين.

المراجع

اللغة العربية

- إبراهيم معمر، دور الأمم المتحدة تجاه الأقليات، الفلسطينيون داخل الخط الأخضر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2019.

- عبد الرؤوف أرناؤوط، نتنياهو: صفقة القرن تحقيق للرؤية الصهيونية، شبكة مواقع الأناضول، 14 فبراير/شباط 2020، تاريخ الاطلاع: 16 فبراير/شباط 2020. https://0i.is/xsDn

- عربي BBC، صفقة القرن في سطور، موقع BBC، 29 يناير/كانون الثاني 2020، تاريخ الاطلاع: 16 فبراير/شباط 2020. https://0i.is/A1zn

- عزمي بشارة، قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني: في الهوية والمقاومة والقانون الدولي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الجزء الأول، 2015.

كمال قبعة، قراءة قانونية للقرار 1334 (2016) وتداعياته، مركز الأبحاث، 2016، تاريخ الاطلاع: 15 فبراير/شباط 2020. https://0i.is/J9cj

- ماهر الشريف، فرنسا: نشوء حملة مقاطعة إسرائيل وتطورها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013، تاريخ الاطلاع: 5 فبراير/شباط 2020. https://0i.is/0gBq

- منير نسيبة، سياسة التجزئة الإسرائيلية للمجتمع الفلسطيني وتفعيلها في تهجير الفلسطينيين قسرياً، كتاب (قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني: في الهوية والمقاومة والقانون الدولي)،

المركـــز العـــربي للأبحـــاث ودراســـة السياســـات، الجـــزء الأول، 2015.

اللغة الأجنبية

- Abigail B. Bakan & Yasmeen Abu-Laban,2009, Palestininian resistance and international solidarity: the (BDS) campaign, Institute of Race Relations. PAGE 1 CLASS SAGE LOS ANGELE Vol 51 (1), pp 2954- acees 22 /012020/. http://rac.sagepub.com

- BALDWIN, David 2013, "Power and International Relations", In Handbook of International Relations, Walter Carlsnaes & al (ed).

- Chomsky, N.July ,2, 2014. On Israel-Palestine and BDS. The Nation Newspaper.https://0i.is/Siii

- Dieter Rucht,1999, The transnationalization of Social Movements: Trends, Causes, Problems. Social Movements in a Globalizing World, Donatella Porta & al.

- Francesca Forno.2013, Boycotts, the Wiley Blackwell Encyclopedia of Social and Political Movements, By David A Snow & al, Blackwell Publishing Ltd.

- Ilan Pappe, 2008, The Ethnic cleansing of Palestine. Oxford publication.

- Judea Pearl, 2018, (BDS) and Zionophobic Racism, In Anti-Zionism on Campus, Andrew Pessin & Doran S Ben Atar (ed), Indiana University Press.

- M. C. Hallward & J. M. Norman (Eds.), 2011, Nonviolent Resistance in the Second Intifada. New York: Palgrave Macmillan. pp. 133–151

- Marcelo Svirsky, 2015, (BDS) as a Mediator, Concentric: Literary and Cultural Studies, Vol 41.2 , pp 4574- access 052020/02/. https://0i.is/OzaD

- Michiel Bot,2019, the right to Boycott: BDS, Law, and politics in a global context, Transnational Legal Theory, 10:34-, pp 421445-, access 142020/02/ https://0i.is/Coyb

- Omar Barghouti, 2011, BDS: Boycott, Divestment, Sanctions: The Global Struggle for Palestinian Rights, Haymarket Books.

- Palestinian (BDS) National Committee (BNC), 19 December 2019, 20 Highlights of (BDS) Impact in 2019. https://bdsmovement.net/news/20-highlights-bds-impact-2019

- Rami Zeedan, 2019, Arab-Palestinian Society in the Israeli Political System, integration versus Segregation in the Twenty-First Century, Lexington Books.

- Rekhess, Eli. 2002. The Arabs of Israel after Oslo: Localization of the National Struggle. Israel Studies 7 (3): 1–44. accessed 032020/02/ https://0i.is/03Mk

- RUSSELL TRIBUNAL IN PALESTINE, 2012: p. 2. https://0i.is/ijsZ

- Ryland Lu, June 2014, Palestinian Arab Minority Civil Society Organizations on the Global Stage: 1995-present, Global Studies 199B, accessed 312020/01/. https://0i.is/5T9v

- Svenja Gertheiss, 2016, Diasporic Activism in the Isreali-Palestinian Conflict, Routleldge.

- Waheeda Rana, 2015, Theory of Complex Interdependence: A Comparative Analysis of Realist and Neoliberal Thoughts, access in 31 January 2020. https://0i.is/Jx99

- https://bdsmovement.net/ar/what-is-bds



مركز مستقل غير ربحي، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المســاهمة في رفــع مســتوى الوعــي الفكــري، وتنميــة التفكــير الاســتراتيجي في المجتمعـــــات العربية

الأهداف

- الإسهام في نشر الوعي الثقافي.
- قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.
- التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.
- مواكبــة المتغــيرات العالميــة والعربيــة، مــن خــلال إعــداد الأبحــاث وتقــديم الا ستشارات.

الوسائل

- إعــداد الدراســات والأبحــاث والاستشــارات والتقاريــر وفــق منهجيــة علميــة.
- التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.
- تنــاول قضايــا التيــارات الفكريــة المتنوعــة بمــا يؤصــل لضروريــات التعايش الســلمي، والمشــاركة الفاعلة.

- إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.
- رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

1. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنموية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

2. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

3. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

عضوية المركز في المنظمات العالمية:











مركز الفكـــر الاستراتيجي للدراسات

Strategic Fiker Center for Studies



+90 536 777 07 76
+90 212 7077 79

info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com